مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٩٦**

المعقودة يوم الجمعة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/218)

01-28979 (A)
0128979

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

كلمات في وداع السفير سعيد بن مصطفى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في مستهل هذه الجلسة، أود، بالنيابة عن المجلس، أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للسفير سعيد بن مصطفى، الذي سيكمل مدة خدمته في نيويورك عما قريب. لقد خدم السفير بن مصطفى بإخلاص عظيم. وهو بوصفه ممثلا لتونس في مجلس الأمن، أظهر التزاما بقضية السلام في العالم وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال بصيرته النافذة وفهمه العميق للشؤون الدولية، وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا والشرق الأوسط، ومهارته الدبلوماسية، كما تمثلت في قيادته لمجلس الأمن كرئيس له خلال شهر شباط/فبراير، والطريقة التي ترأس بها مداولات المجلس خلال شباط/فبراير، أسهم السفير بن مصطفى إسهاما هاما في أعمال المجلس. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

السيد بن مصطفي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن أخلص شكري لكم، سيدي الرئيس، على الكلمات الرقيقة جدا التي وجهتموها إليَّ في الوقت الذي تأتي فيه مهمتي بمجلس الأمن إلى نهايتها.

أود أيضا أن أشكر وفدكم وجميع زملائي – الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن والذين غادروا المجلس السنة الماضية – على التعاون، والتفهم وروح الصداقة التي اتسم بها ويظل يتسم بها عملنا الجماعي لقضية السلم والأمن في العالم. وقد شاركتكم، زملائي وأصدقائي الأعزاء، بعض أكثر اللحظات الجديرة بالتذكر في سيرتي المهنية الطويلة في الخدمة الدبلوماسية لبلدي، وأعتقد أن هذه اللحظات تمثل أيضا نقاطا مشرقة في السيرة المهنية لجميع الممثلين في هذه الهيئة الهامة للغاية.

والواقع أن مجلس الأمن يصنع التاريخ ونحن جزء منه. وقد كان لي الشرف، والامتياز و، بالطبع، المسؤولية في أن أمثل بلدي في هذه الهيئة و، معكم، قد أسهمت في النظر في العديد من القضايا الهامة والسعي إلى إيجاد حلول للعديد من المسائل التي ينشغل بها المجلس. وأود أن أكرر لأعضاء المجلس والأمانة العامة أبلغ امتناني على التعاون والدعم اللذين قدموهما لي ولوفدي أثناء رئاسة تونس للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على العمل الرائع الذي أنجزتموه في هذا الشهر، وهو شهر اتسم بنشاط وافر. وأتمنى لكم أعظم النجاح. ومن الواضح أن الكلمات التي وجهتموها إليَّ هي ليست لشخصي فقط، ولكن أيضا لوفدي وبلدي، تونس. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس وأعزائي الزملاء والممثلين، استمرار تعاون الوفد التونسي في تحقيق مهمتكم المشتركة السامية. ومرة أخرى، أتمنى لكم أعظم النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير بن مصطفى على كلماته الرقيقة الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو (S/2001/218)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وبلغاريا وتركيا

وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسويد ويوغوسلافيا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ملادينوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد نيشو (ألبانيا)، والسيد سوتيروف (بلغاريا)، والسيد غوكتورك (تركيا) والسيد سكوري (السويد)، والسيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب الماد ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هانز هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هيكرب إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوثيقة S/2001/218.

سيستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسفو. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب بالممثل الخاص. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تظهرون فيها أمام المجلس، سيدي، بصفتكم الحالية، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مؤخرا لهذه المهام. ويسرني أن أعيد إلى الأذهان أن المجلس كان في يناير الماضي مجمعا على الترحيب بتعيين الأمين العام لكم.

السيد هيكرب (تكلم بالانكليزية): سوف أركِّز على المجالات الرئيسية من أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتحديات التي تواجهها بصدد ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

عندما توليتُ مهام منصبي، قدمت موجزا لخطة عمل البعثة. الهدف الأول هو المضي قدما في وضع إطار قانوني لحكم ذاتي واسع النطاق يحدد الحكم الذاتي المؤقت مما يؤدي إلى إجراء انتخابات في سائر أنحاء كوسوفو. والهدف الثاني هو تعزيز إنفاذ القوانين والنظام القضائي. والهدف الثالث هو تهيئة الظروف الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستديم بذاته في ظل استقرار شامل في مجالَي الشؤون المالية والميزانية. هذه الأهداف، بطبيعة الحال، مترابطة فيما بينها، ويجب تنفيذ هذه الأهداف الثلاثة جميعا في نفس الوقت. وثمة عنصر هام في هذا السياق هو محاولة إقامة تعاون واسع النطاق وبنَّاء مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وحسبما أدرك مجلس الأمن قبل عام، يعد تقديم خطة عمل سياسية للكوسوفيين تؤدي إلى إنشاء حكم ذاتي

مؤقت وتكوين مؤسسات للحكم الذاتي الواسع النطاق عقب إجراء الانتخابات في سائر أنحاء كوسوفو هما عنصران رئيسيان لمضي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قدما. ويتفق ذلك تماما مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولذلك، عجَّلت فور وصولي بعملية تعريف إطار قانوني لحكم ذاتي مؤقت، وهذه خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. وفي ٦ آذار/مارس، أنشأت فريقا عاملا يتألف من خبراء دوليين وقانونيين من كوسوفو، يضم ممثلين عن الفئات الإثنية الرئيسية. وخوِّل الفريق العامل بمهمة وضع تفاصيل لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المقبلة في كوسوفو. وسوف يبين الفريق العامل بوضوح أيضا السلطات والاختصاصات التي سيتم نقلها والسلطات والاختصاصات التي سوف تظل تحت سيطرة الممثل الخاص للأمين العام ولذلك لن يتصدى لمسائل السيادة. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لن يتصدى الإطار القانوني للتسوية السياسية النهائية بشأن مركز كوسوفو أو يحكم عليها مسبقا بأي طريقة.

إن السعي من أجل مشاركة الكوسوفيين بنشاط وبصورة بنَّاءة في تعريف الإطار القانوني هو الضمان الوحيد الذي يكفل تحقيق النجاح للعملية والنتيجة على حد سواء. فلهذا السبب بالذات، لاحظت مع الأسف انسحاب العضو الكوسوفي الصربي من الفريق العامل. ومشاركة صرب كوسوفو التامة في هذه العملية وفي الانتخابات المقبلة لها أهمية حاسمة في تقرير ما إذا كان صرب كوسوفو سوف يندمجون تماما في مجتمع كوسوفو. وهذا من شأنه أن يمهد الطريق لتحسين حالة الأمن، وهو شرط مسبق لعودة المشردين داخليا على نطاق واسع. وبالرغم من ذلك، فإن وضع تفاصيل الإطار القانوني سوف يمضي حسب ما هو مخطط له، وسوف أواصل إجراء مشاورات مع ممثلي الصرب الكوسوفيين وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وسوف أحاول أن أحصل على أكبر قدر مستطاع من الموافقة وذلك عن طريق إجراء مشاورات مكثفة مع الكوسوفيين والمجتمع الدولي، ولكن في نهاية المطاف من المحتمل ألا يتحقق توافق كامل في الآراء، وسوف يتعين اتخاذ قرار. ذلك القرار هو مسؤوليتي.

ولا يزال العنف في كوسوفو عند مستويات عالية غير مقبولة. ولم تتحسن الحالة العامة للأمن في الشهرين الأخيرين، ومستوى العنف الإثني، بخاصة، مرتفع في كوسوفو، ولا بد أن يدعم السكان الألبان الكوسوفيون بنشاط التدابير الرامية إلى وقف ذلك العنف.

وثمة حاجة إلى تعزيز مؤسسات إنفاذ القوانين. نحن نخطط للجمع بين مؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية لكي تشكل ركنا أساسيا جديدا من أركان بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومن شأن ذلك أن يكفل استخدام الموارد على نحو أفضل ويؤدي إلى تنسيق أكثر دقة، كما أن من شأنه أن يعزز قدرة البعثة على مكافحة الجريمة.

إن عدد القضاة المحليين في كوسوفو يبلغ الآن ما يزيد على ٤٠٠ قاضٍ، ولكن مسألة نوعية القضاة وانحيازهم الإثني تدعو إلى إجراء تحسينات كبيرة. ولذلك، تم تعيين ١٢ من القضاة و ٥ من المدعين العامين الدوليين وهم يقومون الآن بالنظر في قضايا ذات طبيعة حساسة بصفة خاصة أو القضايا التي ربما يوجد فيها تحيز عرقي من القضاة المحليين. غير أن هناك حاجة واضحة لتعيين المزيد من القضاة والمدعين العامين الدوليين. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد تحديد العدد الفعلي المطلوب.

وفيما يتصل بإنفاذ القوانين، يتعين الإبقاء على مستوى الدعم الحالي الذي تقدمه شرطة بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما ينبغي توفير إدارة ملائمة للعاملين في جهاز شرطة كوسوفو وتدريبهم وبناء قدراتهم، بهدف زيادة عدد وكفاءة ضباط جهاز شرطة كوسوفو. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي تقديم موارد ملائمة لتلبية تلك الاحتياجات.

وفي المجال الاقتصادي، اتُّخذت خطوات إيجابية للانتهاء من وضع خطط لمرحلة التعمير الطارئة في كوسوفو وتحويل الاقتصاد نحو التنمية المستدامة لأجل بعيد. واتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مؤخرا خطوات هامة في هذا المجال أيضا. وكان تهيئة بيئة عمل تتسم بقدر أكبر من الملاءمة للسوق في مقدمة جهودنا. ولقد سنّت تشريعات لوضع نظام قانوني وتنظيمي ملائم من أجل إنشاء مشاريع جديدة، مع توفير الضمانات القانونية الهامة الأساسية للمستثمرين المحليين والأجانب، على حد سواء.

والشؤون المالية العامة في كوسوفو تمضي أيضا في الاتجاه الصحيح. ومن المقرر أن تزيد الإيرادات التي يتم التوصل إليها محليا من نسبة ٥٠ في المائة إلى ٦٨ في المائة في الميزانية الموحدة لكوسوفو في سنة ٢٠٠١. وتعد زيادة اعتماد كوسوفو على إنتاجيتها ومواردها من أجل الحصول على إيرادات، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية صحيحة، عنصرين هامين من أجل تشغيل المؤسسات العامة بقدر كبير من الاستقلالية الذاتية.

والبطالة مرتفعة إلى حد كبير، ولا تزال الحالة الاقتصادية لعدد كبير من السكان قاتمة جدا. ولا بد من أن يبقي المجتمع الدولي على مستوى الالتزام المالي الحالي في المستقبل المنظور.

وثمة عنصر هام من عناصر استراتيجية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هو تحسين العلاقات مع بلغراد وبريستينا. فإحراز تقدم في هذا المجال له أهمية حاسمة، ليس لمجرد كوسوفو فحسب، بل وأيضا من أجل استقرار منطقة البلقان بأسرها.

ومن الأهمية الحاسمة أن تصيغ بلغراد سياسة جديدة تجاه كوسوفو. ولا بد أن يضمن المجتمع الدولي استمرار دعمه السياسي من أجل إشراك حكومة يوغوسلافيا الاتحادية في حوار بناء بشأن كوسوفو. ويجب ألا تقول بلغراد الكلام الصحيح فحسب، بل ويجب عليها أيضا أن تفعل الأشياء الصحيحة.

ويقتضي إجراء حوار بناء وعملي أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بفتح مكتب اتصال لها في بلغراد. ولقد بدأت بتنفيذ هذه العملية. الاتصالات اليومية والتعاون الوثيق مطلوبان في عدد من المجالات وسوف تستفيد منهما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكوسوفو على حد سواء.

ولقد سن برلمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قانونا بشأن العفو. وبالرغم من أن هذه خطوة إيجابية طال انتظارها، فإن هذا القانون لا يشمل سوى عدد ضئيل من المحتجزين الألبانيين الكوسوفيين، ولا يزال يوجد ما يقرب من ٥٠٠ شخص في سجون صربيا. وينظر في كوسوفو إلى هذا الإنجاز على أنه قليل جدا وجاء متأخرا جدا. ويتعين أن تحيل بلغراد جميع المحتجزين إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعد ذلك ينبغي مراجعة قضاياهم وفقا للمعايير الدولية.

وفي ميتروفيتشا، لا بد من إنشاء هياكل أمن موازية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو الآن عن كثب مع القادة السياسيين من كلا الجانبين من أجل إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بـ ''مراقبي الجسور'' من صرب كوسوفو.

والقيادة الديمقراطية في بلغراد تبعث بإشارات إيجابية ولكنها لم تتخذ حتى الآن خطوات ملموسة كافية. المطلوب لزيادة عملية التطبيع توجيه رسالتين واضحتين من بلغراد: واحدة إلى الألبانيين الكوسوفيين، مفادها أن هناك حكومة ديمقراطية جديدة في بلغراد على استعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية نحو تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريستينا؛ والثانية موجهة إلى صرب كوسوفو، مفادها أن مستقبلهم يكمن في كوسوفو وأنه ينبغي لهم أن يشاركوا في الهياكل المنشأة لحكم المنطقة.

وإلى جانب الأولويات التي بينتها، تواجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مشاكل أمنية في المنطقة الواقعة خارج كوسوفو.

وفي حين أن التطورات التي حدثت في وادي بريسيفو لا تقع ضمن نطاق مهمتي، فإنها ليس لها أثر مباشر على الاستقرار الداخلي لكوسوفو ولا على العملية السياسية الجارية هناك. وتؤيد بعثة الأمم المتحدة بقوة تدخل المجتمع الدولي ومساندته للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي يجعل من الممكن الاستغناء عن منطقة السلامة البرية.

وتؤدي الأعمال التي يقوم بها المتطرفون في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كذلك إلى زعزعة استقرار الوضع في المنطقة. ولئن كانت هذه مشكلة داخلية أولا وقبل كل شيء، فإنه من المهم أن تدعم قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في حل المشاكل العاجلة، بما في ذلك إحكام الرقابة على الحدود. ومع ذلك، فإن إغلاق معابر الحدود عند بلاتشي وغلوبوتشيكا لا يعالج المشكلة ولا يمكن قبوله.

ويبين الهجوم الإرهابي على القوافل العادية المتجهة من نيس إلى أواسط كوسوفو أن المتطرفين ما زالوا يحاولون تقويض العملية التي تتوخى إقامة تعايش بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. ولا بد من بذل كل الجهود الممكنة من أجل تهميش أولئك الذين يصممون على زعزعة الاستقرار في المنطقة ومن أجل ضمان الحقوق الأساسية والسلامة للسكان هناك.

وفي الختام، يتعين علينا أن نسير قدما بعملية السلام. ومن الشروط المسبقة اللازمة لتهيئة بيئة أمنية أفضل إقامة حكومة ذاتية مؤقتة ذات جدوى من خلال إنشاء إطار قانوني يتبعه في الوقت المناسبة إجراء الانتخابات في عموم كوسوفو - وليس العكس. ويتحقق ذلك أولا، بتعزيز سياسات وإجراءات إنفاذ القانون، وتحسين نوعية وكفاءة الهيئة القضائية في كوسوفو، لتعزيز مكافحة الجريمة المنظمة والتصدي لكل الذين يستهدفون زعزعة الاستقرار في كوسوفو؛ وثانيا بإشراك السلطات في بلغراد في حوار بنّاء يستند إلى الاعتبارات العملية التي تهم كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حد سواء.

وأخذا لهذه الأولويات في الاعتبار، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ستواصل بعثة الأمم المتحدة جهودها المتسمة بالعزم من أجل بناء السلام وإقامة حكم ذاتي ديمقراطي، وتعزيز الرخاء لكوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هيكرب على الإحاطة التي قدمها لنا. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد هيكرب على الإحاطة التي قدمها لنا.

ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على تقريره. وتتيح لنا التقييمات والاستنتاجات الواردة في التقرير والتي استخلصناها من الإحاطة التي استمعنا إليها توا فرصة جيدة

للنظر في الحالة العامة في كوسوفو وما حولها ولتحديد الخطوات الأخرى التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بأكمله.

ونود أن نشيد بالعمل الذي أنجزه السيد هيكرب وبالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة التي يترأسها سعيا من أجل تطبيع الوضع في المنطقة. ونحن نفهم أيضا أن السيد هيكرب قد ورث تركة ثقيلة إلى حد ما من سلفه. ومع ذلك فإن الخطوات الأولى التي اتخذها تعطينا من الأسباب ما يدعو للأمل بأنه سيتمكن من تصحيح الوضع فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وخصوصا فيما يخص التعاون البناء مع مجلس الأمن وإقامة تفاعل وثيق بين التواجد الدولي هناك والسلطات اليوغوسلافية.

ونحيط علما بالخطوات التي اتخذت لفتح مكتب في بلغراد لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ونعتقد أن البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستواصلان العمل بهذه الطريقة لتعزيز التعاون المتبادل بينهما. وبهذه المناسبة استرعى انتباهنا في هذا الصدد جملة وردت في تقرير الأمين العام نعتبرها غير صحيحة من الناحيتين الواقعية والسياسية. ووفقا لهذه الجملة التي وردت في الفقرة ٦٤ من الوثيقة S/2001/218، فإن ''الإشارات الأولية التي أطلقتها الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن التزامها بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)''، لم تظهر إلا الآن فقط.

إن هذا التقييم لا يعبِّر عن الحالة الواقعية، وأنا لا أرى أنني بحاجة لأن أقدم برهانا في هذه القاعة على أنه ليس الآن فقط نحن نرى إشارات تدل على التزام حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والواقع أننا جميعا نعرف الخطوات العديدة التي اتخذتها تلك الحكومة لتنفيذ ذلك القرار، وقد اتخذت تلك الخطوات في عهد القيادة السابقة للبعثة. وبعبارة أخرى، إن هذه الخطوات اتخذت عندما كان السيد كوشنر هو الممثل الخاص للأمين العام هناك. ومع ذلك، لم تلق تلك الإجراءات أي استجابة من جانب بعثة الأمم المتحدة.

ولا يزال هناك عدد من المشاكل الهامة التي تنتظر حلا لها، ومن المؤكد أن سبب ذلك لا يعود إلى عدم وجود رغبة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتعاون في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويدور في ذهني بصفة خاصة مسألة الاتفاقات التي ينبغي أن توقعها عناصر التواجد الدولي مع حكومة تلك الجمهورية بشأن مركز كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. إن عدم وجود مثل هذه الاتفاقات حتى الآن يتناقض مع كل القواعد المتبعة حاليا في الأمم المتحدة. كما أنه لم يتم التوصل إلى حل ملائم لتنفيذ المهام المحددة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) التي تكفل تهيئة الأحوال الضرورية للعودة الآمنة واستمرار الحياة العادية للصرب وغيرهم من سكان كوسوفو من غير الألبان.

ونحن نشجع قيادة بعثة الأمم المتحدة على اتخاذ نهج متوازن جدا بالتعاون مع بلغراد من أجل حسم مجموعة المشاكل المتصلة بالإعداد للانتخابات ولإجرائها على كامل نطاق كوسوفو. ومن الضروري تنفيذ الظروف اللازمة للتعبير عن الإرادة بطريقة ديمقراطية حقَّة لجميع الطوائف الإثنية في المنطقة حتى يتمكنوا جميعا من المشاركة بطريقة منصفة في الأجهزة الجديدة المؤقتة للحكومة الذاتية في كوسوفو.

إن الاندفاع إلى إجراء الانتخابات قبل أن تصبح عملية عودة اللاجئين لا رجعة فيها، وقبل ضمان الأمن اللازم لجميع سكان المنطقة، من شأنه أن يعزز فحسب الطابع أحادي الإثنية لكوسوفو وأن يزيد أيضا من حدة

النعرة القومية في الإقليم، خصوصا في المناطق التي غالبية سكانها من الألبان. وهذا أمر لن يقتصر حدوثه على كوسوفو وحدها بل إنه سيحدث في أماكن أخرى أيضا.

إننا كثيرا ما قلنا إنه قبل أن تبدأ حملة الانتخابات لا بد من أن يكون هناك وضوح تام فيما يتعلق بمفهوم ما تعنيه عبارة استقلال ذاتي كبير القدر لكوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وحسبما نفهم فإن هذا هو ما تحاول بعثة الأمم المتحدة أن تحققه في إعدادها للإطار القانوني للأجهزة المؤقتة المستقبلية للحكم الذاتي في كوسوفو.

إن الاتفاق على ذلك الإطار القانوني لا بد وأن يشمل ليس فقط شتى الجماعات الموجودة في كوسوفو، بل أيضا مشاركة بلغراد بشكل مباشر. ونرى أن الاكتفاء بإخطار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حول ما يجري في هذه العملية هو أمر من البديهي أنه ليس كافيا.

وأود أيضا أن أشير إلى عبارة وردت في تقرير الأمين العام مؤداها أن ممثل صرب كوسوفو انسحب من الفريق العامل المعني بإعداد الإطار القانوني بناء على ما يفترض بأنه تعليمات صدرت إليه من بلغراد. ولكن حسبما نعرف فإن تلك العبارة لا تعبِّر عن الحالة الواقعية التي تتسم بقدر أكبر من التعقيد. ولكنني أود فقط أن أشير إلى أنه من الضروري في كل الأحوال أن يشارك صرب كوسوفو في ذلك الفريق العامل حتى يمكن أن يكون صوتهم مسموعا.

والنص النهائي للإطار القانوني يجب أن يعتمد في مجلس الأمن، الذي ينبغي أيضا أن يبت في توقيت إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر باقتراحنا بإيفاد بعثة من مجلس الأمن لزيارة كوسوفو. وينبغي لهذه البعثة أن تزور بلغراد أيضا، وإذا سمحت الأوضاع الأمنية ووافقت السلطات اليوغوسلافية، فيمكن للبعثة أن تزور منطقة بريشيفو كذلك. وفي رأينا أن هذه البعثة ستفيد كثيرا إذا تمت زيارتها قبل البت في الإطار القانوني وقبل الانتخابات. وسنكون ممتنين للسيد هيكرب إذا قدم رأيه بهذا الشأن، بما في ذلك الإطار الزمني المحتمل الذي قد يراه مناسبا للبعثة.

ونحن نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الوضع السائد في منطقة السلامة البرية في جنوب صربيا، لذا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين قيادة قوة كوسوفو والجانب اليوغوسلافي بشأن ترتيبات عودة وحدات الجيش والشرطة اليوغوسلافية إلى منطقة السلامة البرية. كما نلاحظ، بموازاة ذلك، أن قوة كوسوفو تصعد سيطرتها على الحدود الإدارية بين كوسوفو وفي القطاع الذي تسيطر عليه كوسوفو من الحدود اليوغوسلافية – المقدونية. وهذه التدابير إذا نظرنا إليها مجتمعة، ستمكن في رأينا من وضع نهاية للأنشطة غير المشروعة للمقاتلين المسلحين الألبان. وبالمناسبة، فإن القرار بشأن عودة الوحدات المسلحة اليوغوسلافية إلى منطقة السلامة البرية يمثل، وإن كان متأخرا بعض الشيء، إقرارا بأن كفالة الأمن في المنطقة بشكل يعول عليه غير ممكنة ببساطة بدون المشاركة المباشرة للسلطات اليوغوسلافية.

ونأمل في ظل هذا الوضع المتفجر أن يحافظ ألبان بريشيفو الذين تعهدوا بالالتزام بوقف إطلاق النار، على تعهدهم بصورة صارمة. وبهذه الطريقة، يمكن تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ برنامج حل الأزمة في جنوب صربيا، وفقا للاقتراح المشترك الذي تقدمت به حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا معا.

إن الأحداث التي وقعت في كوسوفو وما وراء حدودها مؤخرا تبين أن المتطرفين الألبان يظنون أنه من خلال الاستفزاز وتصعيد التوتر في المنطقة سيمكنهم بلوغ أهدافهم القومية بالقوة. وإننا نرحب بالخطوات التي اتخذت،

وإن كنا نود أن نؤكد مجددا على ضرورة وضع حد لمثل هذه الأعمال من جانب أولئك المقاتلين، وأيضا ضرورة إعداد تقييم عمومي للأعمال الإرهابية والبيانات الاستفزازية التي دأب زعماء ألبان كوسوفو على الإدلاء بها. وندعو قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى استرعاء الانتباه للحاجة إلى توفير مثل هذا التقييم لمحاولات إذكاء نار النعرة القومية. وعلينا جميعا أن نتعلم من التجربة المؤسفة لإغفال ملاحظة الاتجاهات الانفصالية لدى زعماء ألبان كوسوفو.

وإننا نتوقع من قيادة بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع قوة كوسوفو، اتخاذ خطوات إضافية بغية تحقيق وإكمال عملية تجريد مقاتلي جيش تحرير كوسوفو السابق من السلاح، بحيث لا يكون لما يسمى بهياكل ما بعد جيش تحرير كوسوفو أي تأثير على الوضع السياسي. ومن الضروري أيضا وضع حد لعمليات التهريب غير المشروعة للأسلحة. إن قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) لا يزال ساريا ومنطبقا تماما فيما يتعلق بكبح محاولات جلب الأسلحة إلى كوسوفو. ولسوء الطالع، لا تزال هذه الأنشطة مستمرة. وبطبيعة الحال، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الأسلحة المستخدمة في إذكاء نار العنف في وادي بريشيفو وفي مقدونيا تأتي من خارج كوسوفو. والجميع يعرفون ذلك.

إننا مقتنعون بأن الأنشطة التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو يجب أن تستمر وأن تصعد. ومن الأهمية بمكان أن يوقف زحف هذا الإرهاب الذي يرعاه المتطرفون الألبان، وإلا فسوف يواجه المجتمع الدولي بكل بساطة باندلاع أزمة إقليمية جديدة أشد تدميرا. ونعتقد أن على مجلس الأمن، إعمالا لولايته، أن يتابع عن كثب هذه التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وأن يكون بوسعه اتخاذ التدابير التي قد تكون ضرورية.

وعلى أي حال، فنحن نؤيد الوجود الدولي هناك فيما يبذله من جهد من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونفهم، بطبيعة الحال، أن النظام الأمني الصارم في منطقة البلقان يجب أن يقوم على الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية وعدم جواز المساس بحدود كل الدول في المنطقة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالممثل الخاص هيكرب في المجلس للمرة الأولى. وهو يتمتع بمساندة حكومة بلادي الكاملة في مهمته الصعبة.

ونحن بطبيعة الحال نشعر بالقلق إزاء العنف في المنطقة وما قد ينطوي عليه ذلك من احتمالات لزعزعة وتقويض ما تحقق في الأعوام الأخيرة على حساب الالتزامات السياسية والمالية. إن أحدا في هذه القاعة لا يمكن أن يتسامح إزاء العنف أو أن يتشكك في أهمية سيادة القانون، وأنا على ثقة من ذلك. وما زلنا نعتقد أن الأغلبية الساحقة من ألبان كوسوفو يرفضون العنف وأنهم أكثر اهتماما، كما ينبغي لهم، بالمسائل العملية للحكم، والتي تصدت لها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنجاح كبير خلال فترة السنة ونصف السنة من بداية عملها.

وفي التعامل مع الطائفة الألبانية، لا بد لنا أن نحيي أولئك الأفراد والمفكرين والقادة في كوسوفو، مثل فيتان سوروي ممن يرفضون العنف ويساندون العملية الديمقراطية. وعلينا أن ننتقد الذين يلتزمون الصمت حيال قتل أرواح بريئة أو، وهو الأسوأ، يوحون بأن العنف مقبول. ويجب ألا تراود هؤلاء أية أوهام بشأن الضرر الذي يسببه ما يفعلونه وما يمكن أن يبدده ذلك من تطلعات للألبان في كوسوفو وما وراءها. وقد لاحظنا، بطبيعة الحال، أن القوات الأمريكية في قوة كوسوفو قد اشتبكت لأول مرة في

تبادل للنيران مع بعض هؤلاء المتطرفين دعاة العنف بالقرب من الحدود المقدونية. وهذا مصدر قلق بالغ.

إن حكومتي وجدت تشجيعا في ضبط النفس الذي لمسته في سكوبي وبلغراد في التعامل مع العنف ومن ردود الفعل التي أبدتها حكومة رئيس الوزراء ميتا في ألبانيا، التي أدانت بأعنف لهجة ممكنة العنف في مقدونيا. وتواصل حكومة بلادي تشجيع كبار القيادات في كوسوفو على التحلي بالصراحة والوضوح في إدانتهم للعنف وإلى استخدام نفوذهم للمساعدة في وضع حد للعنف.

وقد لاحظنا البيانات الأخيرة التي أدلى بها كل من روغوفا رئيس عصبة كوسوفو الديمقراطية، وتاتشي رئيس الحزب الديمقراطي في كوسوفو، التي أدانا فيها القتال الدائر في مقدونيا، إلا أن ذلك ليس كافيا. فقد اقترنت هذه التصريحات بمقالات في الصحف التي تصدرها هذه الأحزاب السياسية وغيرها، والتي تصف كل من ينتقد مرتكبي هذا العنف بأنه خائن للقضية الألبانية. ويجب ألا يستمر مثل هذا التصرف. إنه تصرف غير مسؤول.

إن من يتطلعون إلى تولي المسؤولية في كوسوفو يتعين عليهم أن يحدوا من نفوذ المتطرفين وأن يعزلوهم. فهم لا يمثلون تطلعات أهالي كوسوفو وينبغي أن يكون هذا واضحا.

ويرى وفدي أن جانبا كبيرا من هذا العنف يفسره في الواقع النشاط الإجرامي وآمل أن يجعل الممثل الخاص هذه المشكلة إحدى أولوياته. وقد قدمت حكومتي دعما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ونحن مستعدون وراغبون في توفير مزيد من الموارد لتكثيف الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في هذا المجال. ونأمل أن تستخدم بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو كافة الوسائل المتاحة في سبيل إلقاء القبض على هذه القلة من الأفراد الذين يتسترون وراء دوافع سياسية عامة كغطاء لتصرفاقم الإجرامية.

ونعتقد أن البعثة ينبغي أن تتحرك بأقصى سرعة ممكنة لإجراء الانتخابات في شتى أنحاء كوسوفو في أواخر هذا العام. وقد قيل الكثير عن الشروط الضرورية لإجراء الانتخابات ونحن نتفق على ضرورة وجود إطار قانوني للحكم الذاتي الانتقالي، وعلى ضرورة تسجيل جميع الأقليات وتوفير الحد الأدنى من المستويات الأمنية. إلا أننا لا نوافق على وجوب تلبية هذه الشروط قبل تحديد تاريخ للانتخابات. بل على العكس تماما، فتحديد تاريخ الانتخابات قد يحفز المجتمع الدولي وأهالي كوسوفو على إحراز تقدم بشأن هذه الموضوعات الصعبة.

وفي هذا الصدد، فإننا نتوخى الحذر إزاء الاقتراح القائل بإيفاد بعثة من مجلس الأمن للمتابعة في كوسوفو. ولا يجب النظر في أمر هذه البعثة إلا في الإطار الصحيح، وفي ظل وجود أهداف واضحة وفي الوقت المناسب. ولا نود أن تشتت هذه البعثة جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مرحلة من التطورات التي تجرى في المنطقة والتي تتسم بالتكثيف والتعقيد أو أن تعقد الجهود التي يبذلها الذين يعملون على معالجة هذه المشكلات في المنطقة.

ونحن نؤيد تماما جهود بعثة الأمم المتحدة لتحسين علاقاتها مع بلغراد ونتطلع إلى ملء جميع الوظائف الشاغرة في مكتب البعثة هناك. والواضح، أن التطورات السياسية التي حدثت في يوغوسلافيا خلال العام الماضي قد غيرت تماما الحالة على المستوى الميداني، ولكن هذه التغيرات لا تؤثر على متطلبات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وليس للسلطات اليوغوسلافية دور خاص في اتخاذ القرارات التي ينبغي أن

تكون من اختصاص بعثة الأمم المتحدة والأمين العام بصورة مطلقة فيما يتعلق بالحكم الذاتي الانتقالي في كوسوفو.

ولكن من المؤكد أن بلغراد ينبغي أن تحاط علما بذلك. وإنني أذكر ذلك لأنه مرتبط بمشاركة أهالي كوسوفو من الصرب - أو بعدم مشاركتهم للأسف - في أنشطة الفريق العامل المعني بالإطار القانوني بل وفي أجهزة الحكم المحلية التي لا يشكلون أغلبية فيها. ونحن نرفض الإصرار على ضرورة ربط ذلك بالدور الذي تقوم به بلغراد بالنسبة لصرب كوسوفو. فإذا كانت حكومة بلغراد صادقة في التزامها بتجديد الحوار مع الزعماء الألبان، فيقينا أنها ستشجع صرب كوسوفو على المشاركة في إنشاء هذه الهياكل كوسيلة لإعادة تأكيد الالتزام بالتنفيذ الكامل للقرار. ولا شك أن قانون العفو اليوغوسلافي هو خطوة أولى هامة على طريق تهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد هذه العملية، ونأمل أن تتقدم بلغراد نحو حل مشاكل السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو الذين ما زالوا محتجزين.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضيف تعليقات قليلة بصفتي الوطنية إلى البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للسويد باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود في البداية أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هيكرب، والذي يزور نيويورك لأول مرة بصفته الجديدة. ومنذ اللحظة التي وصل فيها السيد هيكرب إلى بريشتينا، عكف على المهمة الهامة التي عهد بها إليه وهي مواصلة تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بجميع جوانبه. ونود أن نؤكد له تشجيعنا ودعمنا التام في اضطلاعه بولايته.

وحسبما أكد الممثل الشخصي، فإن مكافحة العنف، ولا سيما العنف الذي تحركه دوافع الكراهية العرقية، سيظل مبعث قلق المجتمع الدولي إزاء كوسوفو. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو معا بتعبئة جهودهما لمواجهة التحدي الذي يمثله المتطرفون. وهما يضطلعان بمهمتهما بشجاعة ومثابرة.

غير أن البعثة والقوة بحاجة أيضا إلى إشراك مجتمع كوسوفو بأسره معهما في جهودهما حتى يتسنى لهما إخماد العنف. ومن الأمور الجوهرية أن يقدم جميع الزعماء والسياسيين في الإقليم لهما الدعم النشط بلا مواربة. ولن يتسن لأهالي كوسوفو تحقيق النجاح والانضمام إلى أوروبا الديمقراطية إلا بإنهاء الصدام العرقي، وضمان حق الجميع في الأمن والسلامة وانفتاحهم على الحوار السلمي.

ونرحب بالعملية التي بدأها الممثل الخاص للأمين العام لتحديد مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونتوقع إجراء مناقشات معمقة مع أهالي كوسوفو. والهدف هو اشراكهم ودفعهم للتفكير في معنى الحكم الذاتي، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالحماية وحقوق الأقليات. وينبغي أن تتضمن هذه العملية التزاما واضحا من جانبهم باحترام وتنفيذ كافة عناصر هذا الحكم الذاتي. وينبغي أن يشارك ممثلو كافة الطوائف في هذه العملية، بما في ذلك صرب كوسوفو. وفي نفس الوقت ينبغي أن تحاط بلغراد علما بما يجري.

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات في جميع أنحاء كوسوفو، فما زلنا مقتنعين بأنها مفيدة للعملية الديمقراطية والحكم الذاتي كبير القدر على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، شريطة توافر الشروط التالية: أولا، التعريف الدقيق لاختصاصات وولايات الهيئات التي ستنتخب، ثانيا، كفالة الشروط الأمنية على نحو مرض؛ ثالثا، مشاركة جميع الأقليات، بما في ذلك الصرب، في عملية الاقتراع. ونود أن نرحب في هذا الصدد بتصريحات السلطات اليوغوسلافية - ولا سيما تصريحات السيد

ديندتيش والسيد سفيلانوفتش - بشأن مشاركة الصرب في عملية الاقتراع. وتعبر هذه التصريحات عن الاتجاه الصحيح.

ويمكن إجراء الانتخابات بمجرد تلبية هذه الشروط. وسيكون تحديد تاريخ لإجراء الانتخابات سابق على ذلك بمثابة مخاطرة. وإننا نثق تمام الثقة في الممثل الخاص للأمين العام وسنؤيده في اتخاذه للقرارات المناسبة.

ولا يمكن التسامح إزاء الأنشطة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار التي توجهها جماعات ألبانية متطرفة مسلحة في المناطق المحيطة بكوسوفو. وإننا ندين بشدة أعمال العنف التي ترتكب على الحدود الشمالية لمقدونيا وفي منطقة تيتوفو. وينبغي أن تلقى سلامة أراضي مقدونيا الاحترام. ولا يمكننا أن نقبل رغبة المتطرفين تعديل الحدود بين يوغوسلافيا ومقدونيا بالقوة، ولا سيما الحدود بين مقدونيا وكوسوفو. وينبغي أن تحظى سياسة الاعتدال التي تنتهجها سلطات سكوبية بالدعم. ولا بد أن تتاح أيضا لألبان مقدونيا جميع الفرص السياسية الممكنة في الإطار الدستوري الحالي.

وفيما يتعلق ببريسفو، نرحب باتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين القوات المسلحة اليوغوسلافية والجماعات المسلحة الألبانية في ١٢ آذار/مارس. ونطالب الأطراف باحترام هذا الاتفاق وأن تتجه على وجه السرعة نحو إجراء حوار بشأن التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم تلك العملية، ولا سيما من خلال تعزيز مساندته الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وثمة مشروعات إنسانية ينفذها الاتحاد الأوروبي حاليا في المنطقة.

وقد اعتمد مجلس شمال الأطلسي في ٩ آذار/مارس قرارا يسمح بعودة القوات اليوغوسلافية إلى منطقة الأمان الأرضية عودة مرحلية ومشروطة، بهدف إلغاء هذه المنطقة في نهاية المطاف. ويشكل ذلك القرار خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بسماح قائد قوة كوسوفو، بموجب ذلك القرار، بنشر القوات اليوغوسلافية في المنطقة الأولى من منطقة الأمان الأرضية. ويسعدنا أن عملية الانتشار تمت بدون وقوع حوادث.

ولا بد أن نحبط المتطرفين الذين يسعون، داخل كوسوفو وحولها، إلى تقويض فرص المصالحة والسلام والتنمية. إنه هدف مشترك للمجتمع الدولي. وأيا كانت القضايا التي تناصرها هذه الجماعات المنعزلة، لن يتم التسامح في المجلس عن أعمالها العنيفة. هذا سيوضحه تماما البيان الرئاسي الذي يدلى به في وقت لاحق.

السيد بن مصطفى (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالسيد هانس هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وتتم أول زيارة للسيد هيكرب إلى المجلس في وقت حساس بصفة خاصة، وذلك في إطار التطورات الجارية في كوسوفو، وفي مرحلة حاسمة تمر بها المنطقة. ونود أن نشكره على عرضه الواضح الرؤية والتفصيلي لتقرير الأمين العام حول أنشطة الإدارة، والذي يُظهر إلى أي مدى وصلنا وأيضا كم العمل المطلوب أداؤه.

وتكتسب جلسة اليوم أهمية زائدة لأنها تنعقد في أعقاب المحادثات التي بدأت في وقت سابق من هذا الشهر حول هذه المسألة. وفي الحقيقة، فإن المعلومات التي توفرت لأعضاء المجلس من خلال زيارات أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي، ورئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى جانب تقرير الأمين العام المعروض اليوم، تقدم إلينا فكرة شاملة عن الحالة وتحدد أولويات إدارة الأمم المتحدة في الأجل القريب.

وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن السيد هيكرب قرر، بوصف الأهداف ذات أولوية في الشهور القادمة، وضع إطار عمل قانوني يهدف إلى تحقيق حكم ذاتي مؤقت قبل إجراء انتخابات عامة بكل أرجاء كوسوفو، ومواصلة تنفيذ نظام فعال لإنفاذ القانون، وتشجيع قيام نظام قضائي مستقل ومحايد.

وسوف يحتاج تحقيق هذه الأهداف التزام جميع الطوائف في كوسوفو وكذلك تعاونا وثيقا مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إقامة حوار بناء مع حكومة بلغراد. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن إدارة الأمم المتحدة المؤقتة سوف تفتح في القريب العاجل مكتبا لها في بلغراد، ونعتقد أنه تم للتو اتخاذ خطوة هامة نحو إقامة قنوات اتصال منتظمة بهدف تحقيق تعاون ناجح بين المجتمع الدولي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويرحب وفد بلادي بجهود استحداث إطار عمل قانوني من أجل الحكم الذاتي كبير القدر، أي من خلال إنشاء فريق عامل داخلي. ونحن مقتنعون بأن المشاركة النشطة لجميع الأطراف المعنية سوف توفر التوازن وكذلك الضمان لنجاح هذه العملية. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها وإلى التعاون ضمن هذا الفريق، بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الأهمية أيضا أن نضمن نجاح عملية تسجيل الناخبين. فإعداد قوائم انتخابية دقيقة وكاملة للانتخابات القادمة هو أحد مفاتيح نجاح العملية برمتها وسوف يوفر لها الدعم والشرعية اللازمين لتنفيذها.

ونعتقد أيضا أن التنفيذ الفعال لنتائج الانتخابات البلدية والنقل التدريجي للمسؤوليات إلى البلديات سوف يعد سكان كوسوفو لتحمل كامل المسؤولية عن شؤونهم، وذلك بهدف تقلد الحكم الذاتي الكامل في المستقبل. ومن ثم فنحن نؤيد جهود الإدارة المؤقتة لإنشاء خدمة مدنية فعالة ومسؤولة ومحايدة سياسيا.

كذلك أسعدنا التقدم الاقتصادي الذي تم إحرازه في كوسوفو في الشهور الأخيرة. إذ كان الانتقال من مرحلة إعادة الإعمار الطارئة إلى مرحلة جديدة من صون الاستقرار الاقتصادي رائعا، خاصة إذا نظرنا إلى المنجزات التي تم تسجيلها في مجال إدارة الميزانية الموحدة، وإنشاء خدمات عامة أساسية، وإقامة نظام تجاري ونقدي حر.

ولكي نحافظ على المكاسب التي حققها المجتمع الدولي في كوسوفو، نعتقد أن وضع حد للعنف أمر ملح. ويشكل التوتر العرقي والسياسي المستمر خطرا جسيما على الجهود الرامية إلى مصالحة الطوائف العرقية ويقوض جهود المجتمع الدولي. والمهم أن يعمل كل الزعماء في كوسوفو بعزيمة من أجل القضاء على العنف. وسوف يكون التزامهم بمجتمع متسامح وغير مقصور على فئة وديمقراطي نموذجا للشباب وسيمهد الطريق أمام المصالحة بين الطوائف العرقية في كوسوفو.

علاوة على ذلك، ينتاب وفد بلادي قلق شديد إزاء استمرار أعمال العنف في جنوب صربيا وكذلك على الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن نشر الجيش اليوغوسلافي في منطقة السلامة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار شواغل السكان المدنيين الألبان المقيمين في تلك المنطقة. وفي الحقيقة، نحن نشعر بأنه ينبغي متابعة إجراء الثقة هذا الممنوح للحكومة اليوغوسلافية بتعاون أفضل مع إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، وأعني ما يخص إطلاق سراح المعتقلين الألبان الذين ما زالوا محتجزين في سجون صربية وتخفيف حدة التوترات في كوسوفو.

ومسألة اللاجئين والمشردين هامة في البحث عن حل دائم في كوسوفو. ولذلك يجب أن نضمن عودة اللاجئين في

ظروف مرضية، أي من خلال تحسين الأمن في مجتمعات الأقليات. وتكتسب هذه المسألة طابعا حاسما بدرجة أكبر نظرا لأن عمليات العودة عامة ما تكون تلقائية بطبيعتها. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود وكالات الأمم المتحدة التي تسهم بشكل فعال في سد احتياجات تلك الفئات الضعيفة.

وختاما، أود أن أشيد بالسيد هانس هيكرب على جهوده في هذه المرحلة الحرجة من تسوية قضية كوسوفو، وأن أؤكد له على كامل دعم وفد بلادي، وأن أتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نرحب بالممثل الخاص بكل حرارة في زيارته الأولى للمجلس، وإننا ممتنون جدا له على الإحاطة الإعلامية المحددة والمثيرة جدا للاهتمام، والتي تحدد الأولويات السليمة لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسوف يدلي الممثل الدائم للسويد بعد وقت قصير ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيده المملكة المتحدة تماما، وبالتالي سوف ألقي الضوء بإيجاز على مجرد بضع نقاط.

إن الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص وتقرير الأمين العام يوضحان على حد سواء أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية مستمرة في إحراز بعض التقدم الجيد جدا. وبهذا الشأن، ينبغي تهنئة الممثل الخاص للأمين العام وموظفيه بحرارة. إلا أننا سمعنا أيضا اليوم منه مدى صعوبة الظروف التي تواجهها إدارة الأمم المتحدة. ولا تستطيع هذه البعثة أن تجلب السلام إلى كوسوفو من خلال العمل الشاق وحده. فلا بد أن يتحمل شعب وزعماء كوسوفو مسؤوليتهم تجاه السلام، ومعها جميع القرارات الصعبة التي يقتضيها ذلك.

وفي هذا السياق، رحبت المملكة المتحدة ببدء المشاورات مع ممثلي كوسوفو السياسيين حول وضع إطار عمل قانوني للمؤسسات الانتقالية من أجل الحكم الذاتي. وهذه خطوة هامة إلى الأمام، وتقع تماما ضمن الولاية التي أنشأها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن إنشاء هذه المؤسسات هو مرحلة رئيسية في إضفاء الطابع الديمقراطي على كوسوفو، والتي لا تحكم مسبقا على وضعها النهائي. ولكننا كنا قلقين بدرجة مماثلة إزاء سحب ممثل صرب كوسوفو من الفريق العامل المعني بإطار العمل القانوني. وليس من مصلحة صرب كوسوفو أن تمنع بلغراد مشاركتهم - وبالتالي تمثيلهم - في هذا الفريق. لقد خيبت هذه الأساليب الآمال في إقامة علاقة تعاونية بين إدارة الأمم المتحدة المؤقتة وبلغراد، ومن ثم نأمل أن يعاد النظر في هذا القرار.

ويسرني أن سمعت عن الأولوية القصوى التي يعطيها الممثل الخاص لمعالجة القانون والنظام، وهما مسألتان أساسيتان لمستقبل كوسوفو. وسنؤيد جهوده تأييدا كاملا، بما فيها توفير أعداد أكبر ونوعية أفضل للشرطة والقضاء. ولا تزال المملكة المتحدة على استعداد لتقديم قضاة ومدعين عامين دوليين إضافيين إذا طلب إليها ذلك.

والحالة في متروفيتشا مدعاة قلق بصفة خاصة، ونحن نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمعالجتها. وتتوقع المملكة المتحدة من بلغراد أن تستخدم نفوذها على نحو إيجابي لكي تساعد على حسم هذه الحالة.

وهناك قضية جوهرية أخرى هي عودة اللاجئين. وتعمل البعثة مع ممثلي صرب كوسوفو بشأن تفاصيل العودة وتشجيع التسامح - وهو شرط أساسي لأي برنامج آمن وناجح للعودة. وهذا يتطلب تنسيقا دقيقا ونهجا تدريجيا.

ومما يسبب قلقا خاصا في الوقت الحالي الحالة في المنطقة على نطاق أوسع، وبخاصة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوب صربيا. وندين أعمال العنف التي قامت بها مؤخرا جماعات متطرفة في مقدونيا، والتي لا مبرر لها في أي مجتمع ديمقراطي. والمملكة المتحدة تطالب

أيضا قادة المجتمعات الألبانية في كوسوفو أن يحذوا نفس الحذو وأن يعملوا على استعادة الهدوء. ونحن نؤيد جهود الحزب السياسي الألباني الرئيسي الرامية إلى تشجيع ضبط النفس، ونرحب بالبيانات الإيجابية والمشجعة التي تصدرها الحكومة الألبانية. كما نؤيد تأييدا كاملا حكومة مقدونيا، التي تمثل كلا من الطائفتين الاثنيتين.

وقد طرحت مسألة إرسال بعثة من مجلس الأمن إلى كوسوفو. وسنحتاج إلى التأكد من وضوح النتائج الإيجابية المتوقعة لهذه البعثة قبل أن يتخذ قرار بشأنها، وإجراء دراسة دقيقة لتوقيتها واعتبارات الأمن المتعلقة بها في ضوء الأهداف التي وضعها لنا الممثل الخاص اليوم.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر وفد أوكرانيا على تنظيم هذه الجلسة. وأود أن أرحب بالسيد هيكرب، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، الذي يحضر مجلس الأمن لأول مرة. كما أود أن أشكره على تقريره المفيد والمفصل إلى أقصى حد.

ألاحظ أن إقليم كوسوفو لا يزال يواجه تحديات هائلة في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية. ومن المؤكد أنه يتعذر على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تضطلع بأعمالها في ظل هذا المناخ الصعب. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره للسيد هيكرب على الجهود التي يبذلها منذ أن تقلد منصبه بغية النهوض بأعمال البعثة وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتجري في الوقت الحالي الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة. ونجاح هذه الانتخابات أو عدمه يرتبط ارتباطا مباشرا بالحل الشامل والدائم لمسألة كوسوفو. ونود أن نثني على السيد هيكرب للموقف الحريص الذي اتخذه في الإعداد لانتخابات كوسوفو. وترى الصين أن الانتخابات في كوسوفو يجب أن تجري وفقا لإطار نصوص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تماما.

ويجب أيضا أن يكفل التحضير للانتخابات المشاركة الكاملة لجميع الطوائف الإثنية. ويجب أيضا تكثيف الأعمال الجارية ضمانا لعودة اللاجئين من طوائف الأقليات - مثل الصرب والترك - وتوفيرا لضمانات الأمن. وإذا كان من المستحيل ضمان سلامتهم، فسيكون تشجيعهم على المشاركة الكاملة في الانتخابات العامة مجرد كلام أجوف.

وتشعر الصين دائما أن تعزيز التعاون بين البعثة وقوة كوسوفو وبين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية شرط مسبق هام للاضطلاع بواجباتهما. ويسعدنا أن نرى أنه منذ أن تقلد السيد هيكرب منصبه وهو يعلق اهتماما كبيرا على التعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والموقف الإيجابي والمتعاون الذي تظهره حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يستحق منا الثناء أيضا.

ولكننا في حاجة إلى التأكيد على أن الحل النهائي لمسألة كوسوفو يجب أن ينبع من احترام وضمان سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن تكون الحال هكذا عند التحضير للانتخابات في كوسوفو. ونرجو أن تتمكن البعثة من اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد، ونشجعها على مواصلة بل وزيادة تدعيم تعاونها مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

لقد تدهورت حالة الأمن مؤخرا حول كوسوفو، مما أثار القلق على نطاق واسع في المجتمع الدولي. فالمتطرفون الألبان الإثنيون يرتكبون أعمال العنف في جنوبي صربيا وفي منطقة الحدود مع مقدونيا. وهذا لا يشكل تهديدا لأمن واستقرار منطقة البلقان برمتها فحسب، بل ويضر أيضا بإعادة تأهيل وتعمير إقليم كوسوفو.

وقد سبق أن عقد مجلس الأمن جلسات عديدة في الأسبوع الماضي بشأن الحالة المتدهورة. واعتمد بيانا رئاسيا واستجاب بالطريقة المناسبة. وتبذل الأطراف المعنية جهودا لحسم الصراع. واتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع عليه مؤخرا ودخول قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرة أخرى منطقة الأمان خطوتان إيجابيتان. واليوم، يعقد مجلس الأمن مرة أخرى جلسة بشأن كوسوفو. ويجب أن يبعث هذا بإشارة أوضح إلى الانفصاليين والمتطرفين في المنطقة، مفادها أن أية محاولة لاستعمال العنف لحل المشاكل ستضيع هباء. ولهذا نؤيد اعتماد مجلس الأمن البيان الرئاسي المعروض عليه.

ويجب علينا أيضا أن نعترف بأنه يوجد الآن عدد قليل جدا من المتطرفين يقومون بأنشطة تتصف بالعنف. وهذا يثبت أن التدابير التي اتخذها البعثة وقوة كوسوفو أثناء العامين الماضيين تقريبا لم تسفر عن النتائج العملية المرجوة منها، وأنه يجب إدخال المزيد من التحسينات عليها. فمن الضروري، بصفة خاصة، تجريد الألبان الاثنيين المشاركين في حرب العصابات تجريدا تاما من السلاح ومراقبة التدفق غير المشروع للأسلحة وتدعيم إدارة حدود كوسوفو. وهناك قول مأثور في الصين مؤداه أن وقت إصلاح السور لم يتأخر كثيرا حتى بعد هروب بعض الخراف. ونلاحظ أن قوة كوسوفو تنفذ هذه التدابير تدريجيا. ونرجو أن نتمكن بالفعل عن طريق هذه التدابير من كبح جماح الأنشطة المتصفة بالعنف التي يقوم بها المتطرفون.

وأخذا في الحسبان بهشاشة الحالة وبأن أعمال البعثة تمر بمرحلة حاسمة، فإننا نؤيد اقتراح السفير الروسي بإرسال بعثة أخرى من مجلس الأمن إلى كوسوفو. وبطبيعة الحال، يهمنا أيضا أن نستمع إلى أية آراء أو تعليقات للسيد هيكرب.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يرحب بالسيد هانز هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام، في مجلس الأمن، وأن يشكره على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس. لقد زودتنا بالمعلومات وكانت مفيدة في نفس الوقت. ويضطلع السيد هيكرب بمهمة صعبة جدا. ويجب أن نثني عليه للجهود الحميدة التي اضطلع بها في الشهرين الأولين من شغله منصبه. وقد حدد الأولويات الصحيحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويحتاج في هذا الشأن إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويمكنه أن يعتمد على دعم سنغافورة لجهوده وجهود البعثة الرامية إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في ظل ظروف صعبة.

مركز كوسوفو السياسي واضح في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وينبغي لجميع المشتركين في تخطيط مستقبل كوسوفو أن يسارعوا في العمل. ويتعين أن يظل الهدف الشامل متمثلا في عودة كوسوفو إلى الحياة الطبيعية. الأمر الذي سوف يفيد ليس فحسب كوسوفو، بل أيضا المنطقة بأسرها. ومما يؤسف له، أن العنف قد ظهر في شكله البغيض مرة أخرى في كوسوفو وفي ما حولها، وفي أشكال عديدة منها: شن الهجمات على الأقليات الإثنية والعنف بوازع سياسي في كوسوفو، فضلا عن أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الألبانية الإثنية المسلحة في جنوبي صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ونرحب بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في جنوبي صربيا، ونعرب عن أملنا في وضع نهاية لجميع أعمال العنف. ونرحب، في هذا الصدد، بالخطط التي وضعتها وتنفذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، وحكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فضلا عن أطراف أخرى ذات صلة، لوضع نهاية للعنف. ونحث جميع

هذه الأطراف على القيام بمزيد من الأعمال لتحقيق السلام والاستقرار في الأراضي المتأثرة.

إن التحفظ الذي أظهرته حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة جدير بالثناء، وينبغي له أن يستمر. أما تصاعد العنف فلا يحقق مصلحة لأي فرد. حل مشكلة المتطرفين المسلحين سياسي، لا عسكري. ولذلك فإننا نطلب من حكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن تواصلا السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للمشاكل التي تواجههما. والعنصر الرئيسي في ذلك يتمثل في إجراء حوار مع القادة الألبان الإثنيين المعنيين وتنفيذ تدابير بناء الثقة في جنوبي صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وفيما يتعلق بكوسوفو، فنغدو ممتنين لو قام السيد هيكرب بتقييم مستوى التعاطف والدعم من جانب السكان المحليين للمتطرفين ومثيري المتاعب. ما الذي يستخدمونه من أجل الحصول على العطف والدعم من السكان المحليين لأعمالهم؟ نطلب من السيد هيكرب أن يقدم لنا آراءه بشأن كيفية أخذ جهود المتطرفين ومثيري المتاعب في هذا الصدد في الحسبان. هل يتعين أن تستهل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو حملة "قلوب وعقول" متضافرة في كوسوفو؟ وماذا ينبغي أن تنطوي عليه؟

يعرب وفدي عن اعتقاده بأن المصالحة بين شتى المجموعات الإثنية وبناء مجتمع متعدد الأعراق، والديانات، والثقافات في كوسوفو هي العنصر الرئيسي لتحقيق الحياة الطبيعية في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد نداءنا من أجل إيجاد حل سريع لقضية المحتجزين والمفقودين. الأمر الذي من شأنه أن يسهم يقينا في عملية المصالحة. ونرحب ترحيبا حارا بقانون العفو الذي اعتمده برلمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإطلاق سراح المحتجزين من الألبان الكوسوفيين من السجون الصربية بموجب ذلك القانون. غير أننا نؤيد مطالبة السيد هيكرب بعودة جميع السجناء السياسيين إلى كوسوفو، ونعرب عن أملنا في الحصول على الفور على معلومات بشأن المفقودين.

وإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح العرقي والمصالحة، ينبغي أن يكون هناك أيضا مسعى لحفز التنمية الاقتصادية في كوسوفو. ومن الأمور المشجعة تدابير التعمير الاقتصادي الأولي التي اتُّخذت وما أحرزته من تقدم. ونعرب عن تأييدنا للتحول الجاري في التركيز على تطوير الاستدامة الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي حافز قوي لشعب كوسوفو على العمل من أجل تهيئة بيئة سلمية مستقرة وآمنة، كي يقوم بالمزيد من الأعمال لبناء الاقتصاد.

بيد أن إحراز تقدم في مجالَي المصالحة والتنمية الاقتصادية يعتمد على القيادة السياسية لكوسوفو، التي يتعين أن تظهر استعدادها لبناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق وتحقيق اقتصاد سوقي مستدام في كوسوفو بصدد تحملها المسؤولية عن الحكم الذاتي. ومن الأهمية أيضا مشاركة جميع الأقليات الإثنية في كوسوفو مشاركة كاملة في تطوير الاستقلال الكبير. ولذلك يعرب وفدي عن أسفه للقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسحب الممثل الصربي الكوسوفي من فريق العمل الذي يقوم بتطوير إطار قانوني لحكومة كوسوفو المؤقتة؛ يحدث ذلك في الوقت الذي تتحسن فيه العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي الوقت الذي يجري فيه العمل على إنشاء مكتب في غضون وقت قريب في بلغراد تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونحض حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن تعيد النظر في قرارها. ونطلب من السيد هيكرب أن يلقي قدرا من الضوء على اهتمامات حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويقدم لنا آراءه بشأن كيفية التصدي لتلك الاهتمامات. كيف يتسنى لمجلس الأمن أن يقدم المساعدة في هذا الصدد؟

ونؤكد من جديد على أنه لا ينبغي إجراء انتخابات في سائر أنحاء كوسوفو إلا بعد أن تتهيأ الأوضاع الضرورية لإجرائها، بما في ذلك وضع الإطار القانوني، الذي نلاحظ بأنه رأي يوافق عليه السيد هيكرب. وقد ذكر السيد هيكرب، في معرض الإعراب عن نيته في إجراء هذه الانتخابات في هذه السنة، بأن إجراء الانتخابات للمؤسسات له أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار والتنمية في كوسوفو. ولكن صرح بعض المحللين بتعليقات مفادها أنه إذا فسرت الانتخابات عن طريق الخطأ على أنها حركة نحو الاستقلال في كوسوفو، فسوف يؤدي ذلك إلى المزيد من التوتر. ونطلب من السيد هيكرب أن يشرح لنا خططه للتصدي لهذا القلق.

وفي الختام، يشكر وفدي السيد هيكرب على مشاركته في هذه الجلسة لمجلس الأمن ليقدم لنا إحاطة إعلامية ويعرض علينا آراءه. ونتمنى له ولموظفيه أطيب التمنيات في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وينبغي أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما تاما لهم.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفد جامايكا عن امتنانه لإتاحة الفرصة اليوم للسيد هانز هيكرب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لتبادل الآراء بشأن الحالة في كوسوفو. ونرحب بوجود السيد هيكرب في المجلس ونعرب عن الشكر له لإحاطته الإعلامية. ونتمنى له كل النجاح في رئاسته لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تعقد هذه الجلسة في حينها في ظل الأحداث المأساوية التي جرت مؤخرا والتي أثرت على المنطقة. مناقشاتنا اليوم تجرى في ظل خلفية مناخ سياسي متغير في المنطقة، ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان الطريقة التي سوف تؤثر بها تلك التغييرات، إيجابا أو سلبا، على أنشطة بعثة الأمم المتحدة وشعب كوسوفو. لقد أُتيحت مؤخرا لأعضاء المجلس الفرصة كي يستمعوا إلى معظم الأطراف المعنيين، بما في ذلك رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويجتمعوا مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ولذلك، نرحب بالتقييم الذي قدمه السيد هيكرب عن الحالة وبآرائه عن التقدم المحرز بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبالرغم من إحراز تقدم في المجالين الاقتصادي والسياسي، إلا أن التقدم في مجال المصالحة لا يزال مستعصيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن إنشاء كوسوفو متعددة الأعراق والثقافات لا بد أن يظل مسألة بالغة الأهمية. ومن الأهمية المضي قدما في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا تاما وأن نضمن ألا تضر أنشطة المتطرفين بأهدافنا.

يلقي التقرير الأخير للأمين العام، المتضمن في الوثيقة S/2001/2018 نظرة موجزة على اتجاه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومجال تركيزها الجديد. ويعرب وفدي عن تأييده للأولويات التي حددها الممثل الخاص للأمين العام وهي: إنشاء إطار قانوني لحكم ذاتي مؤقت في كوسوفو كشرط مسبق لإجراء الانتخابات في سائر أنحاء كوسوفو، ومواصلة تطوير إنفاذ القوانين والنظام القضائي

بشكل فعال؛ والتعمير الاقتصادي. ونعرب عن الأمل في إجراء حوار منتظم مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي أن يساهم افتتاح مكتب في بلغراد تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ تلك الأولويات ووضع أسس لمواجهة تحديات أخرى، بما في ذلك حالة المفقودين والمحتجزين وقضية المشردين داخليا والعائدين، فضلا عن الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص.

ويؤكد وفدي من جديد اعتقاده بضرورة النشاط في متابعة عملية تعريف الاستقلال الكبير وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويسرنا أن الفريق العامل المشترك المعني بالإطار القانوني بدأ مناقشة ورقة عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقدم مُدخلا إضافيا. ولذلك، نأسف لانسحاب ممثل صرب كوسوفو من العملية، لأننا نعتقد أن تمثيل كل الجماعات العرقية أساسي. ومن ثم نحث الممثل الخاص على أن يؤكد في حواره مع المسؤولين من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الأهمية التي تولى لمشاركة الطائفة الصربية في هذه الممارسة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن تعاون صرب كوسوفو أساسي لاندماجهم في مجتمع كوسوفو، وفي نجاح الانتخابات المقبلة والاستقرار في الإقليم.

إن الأنباء التي أذيعت مؤخرا تبين فورة في أعمال العنف في متروفيتشا، ونحن نرى من الضروري وضع تدابير أمن إضافية لاحتواء حالات اندلاع أعمال العنف هذه. وندرك أن السيد هيكرب اجتمع مع الطائفتين الصربية والألبانية من أجل تخفيف حدة التوترات في المنطقة. ومن المهم أيضا أن تحظى شرطة البعثة بثقة كلتا الطائفتين الكاملة وهي تسعى إلى نشر القانون والنظام.

في مناسبات سابقة، دعا الوفد الجامايكي إلى قيام قوة كوسوفو بمراقبة شديدة للحدود الإدارية من أجل إنهاء الأنشطة المتطرفة ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وقد بلغتنا منذ ذلك الوقت أنباء تبين وجود واستخدام كميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة في الإقليم. ونحن نفهم أن في الأسبوع الماضي تحديدا أسفر تفتيش منزل عن ضبط مدفع مضاد للطائرات وقاذف لهب. ونريد أن نعرف ما إذا كانت شرطة البعثة أجرت تحقيقات لتحديد مصدر هذين السلاحين. هل علينا أن نفترض أن كل هذه الأسلحة غير المشروعة كانت في كوسوفو منذ قبل فرض حظر توريد السلاح؟ إننا نرى أن اليقظة المستمرة لضمان الالتزام بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، الذي لا يزال نافذا والذي يكتسي أهمية أكبر في ضوء العنف الذي يهدد المنطقة، مسألة حتمية.

إن التطورات في جنوبي صربيا وعلى حدود كوسوفو مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عقّدت الوضع الأمني في كوسوفو، وتوضح أننا يجب أن يكون لدينا منظور إقليمي عندما نعالج الوضع. ونحن نتفق على أن العنف المستمر لا يزال أكثر التهديدات أهمية لتحقيق أهداف المجتمع الدولي. ونرحب بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو وحكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونحن نرحب - بشكل خاص - بالتوقيع على الاتفاق الأخير بشأن بريسيفو فالي والاتفاق مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المتعلق بإجراء تغييرات في منطقة الأمان. ونلاحظ أن منظمة حلف شمال الأطلسي والسلطات اليوغوسلافية اتفقتا على السماح للقوات اليوغوسلافية بالعودة إلى قسم صغير من المنطقة العازلة على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا.

ونحن نود أن نحث على النظر في إعادة فتح الممرات الحدودية. ونقدر ضرورة احتواء العنف لكننا نشير إلى أن إغلاق الحدود كانت له آثار اقتصادية سلبية على شعب كوسوفو. ونحث الممثل الخاص على مواصلة حواره مع الحكومات المجاورة لتقرير كيفية معالجة هذا الوضع.

ولقد أسفر الصراع على حدود كوسوفو عن تدفق عدد كبير من اللاجئين إلى كوسوفو. ونحن نفهم أن حوالي ١ ٠٠٠ شخص دخلوا كوسوفو في الأسابيع القليلة الماضية. ونثني على جهود البعثة في التعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات الإنسانية في توفير الملاجئ المؤقتة والاحتياجات الإنسانية الأساسية الأخرى لهؤلاء الأشخاص.

وفي الوقت نفسه، يسرنا أن الإطار المتعلق بعودة صرب كوسوفو اعتمد في كانون الثاني/يناير. ويجب علينا أن نواصل العمل على تهيئة مناخ مؤات لعودة صرب كوسوفو بسلام. في الوقت نفسه، أفرج عن عدد من ألبان كوسوفو من السجون الصربية بموجب قانون العفو الجديد. ونحن نتوقع أن تتخذ تدابير كافية لضمان امتصاص هؤلاء وكل العائدين في المجتمع.

وفيما يتعلق بأمر آخر، يلاحظ وفد بلدي أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأثر البيئي المترتب على ذخائر اليورانيوم المستنفد المستخدمة في كوسوفو اكتمل الآن وصدر. ونحن نشعر بالسرور بخصوص الأنباء التي تفيد بأنه لا يوجد تلوث أرضي واسع، وإن كان لا يزال من الضروري اتخاذ تدابير وقائية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للسيد هيكرب وأعضاء البعثة وقوة كوسوفو من الرجال والنساء تأييد جامايكا المستمر لعملهم، ونحن نشجعهم على أن يظلوا صامدين بالرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهونها لمساعدة شعب كوسوفو في تحقيق المصالحة والتعايش بين مختلف الجماعات العرقية وفي توفير الأساس لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): دعوني أعبر أولا عن مدى سروري إذ أراكم، السيد هانز هيكرب، في هذا المجلس. ونحن نتطلع إلى العمل بشكل أوثق معكم، عندما تتولى النرويج قيادة قوة كوسوفو الشهر القادم. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل.

إن حكومة بلدي ترحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص وأعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأعضاء قوة كوسوفو أيضا، لإيجاد حلول للمشاكل في كوسوفو ولضمان تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتؤيد تلك الجهود.

ونحن نرحب بالمبادرة الخاصة بعملية تستهدف إقامة إطار قانوني لحكم ذاتي مؤقت، كما حددها السيد هيكرب. والنرويج ترى أن الأولوية القصوى يجب أن تولى لتهيئة مناخ آمن للأقليات، وهذا شرط مسبق لأي حل مقبول لمشاكل كوسوفو. وأية محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن الإطار القانوني للانتخابات، مهما كان معدا إعدادا جيدا، من شأنها أن تفشل إذا استمرت أعمال العنف الواسعة الانتشار وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بجماعات الأقليات في كوسوفو. ونحن نرى أن زعماء ألبان كوسوفو يجب أن يتحملوا مسؤولية أكبر ليمنعوا بشكل نشط العنف ذا الدوافع العرقية وليكافحوا التطرف. وتقع نفس المسؤولية على عاتق زعماء صرب كوسوفو، وعلى وجه الخصوص في منطقة شمال نهر إيبار.

إن تعزيز النظام القضائي وإنفاذ القانون يجب أن يكون أساسيا وجزءا لا يتجزأ من عملية تستهدف وضع إطار قانوني لحكم ذاتي مؤقت في كوسوفو. وعدم توفر ثقة عامة بوكالات إنفاذ القانون وبالنظام القضائي يجعل هذه

المهمة مهمة عاجلة للبعثة، ولذلك نرحب بالأولوية التي يوليها السيد هيكرب لهذه المسألة.

ونحن نعتقد أن من المهم أن الأعمال التحضيرية للانتخابات في جميع أنحاء الإقليم قد بدأت وأن الانتخابات لا تجري إلا بعد الوفاء بكل المتطلبات الضرورية. والانتخابات التي تجري قبل أوانها أو التي لا تكون معدة إعدادا جيدا لجمعية مؤقتة تخاطر بتقويض الاستقرار الذي نسعى إلى تعزيزه. ودور ووظائف أية جمعية مؤقتة، بما في ذلك ما يتعلق بالسلطات التي يحتفظ بها الممثل الخاص للأمين العام بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يجب أن توضح أولا. وتسجيل الناخبين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون، يجب إجراؤه. والمشاورات بين البعثة والسلطات اليوغوسلافية أساسية من أجل ضمان دعم بلغراد السياسي للتحرك قدما في هذه العملية.

وعند وضع إطار للانتخابات، يجب أن نضمن ترتيبات تيسر مشاركة الأقليات وتتيح حماية مصالحها المشروعة بما يكفي. وبلوغا لهذه الغاية، من الأساسي أن تمثل طائفة صرب كوسوفو في الفريق العامل المشترك. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشجع السلطات اليوغوسلافية على استخدام نفوذها لضمان مشاركة صرب كوسوفو في هذه المساعي الهامة.

ومما له أهمية قصوى أن ينظر إلى الانتخابات بأنها ذات فائدة. وكل أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن تراعى بما فيها الأحكام المتعلقة بالحكم الذاتي الهام لكوسوفو. وأهم ملامح الانتخابات ليس عقدها، وإنما ما تسفر عنه من نتائج.

إن النرويج تدين بشدة العنف الذي قام به الألبان المتطرفون المسلحون في المناطق المحيطة بكوسوفو، والذي تسبب في مقتل جنود يوغوسلافيين ومقدونيين. وإن سيادة جميع بلدان المنطقة وسلامة أراضيها يجب أن تحترم احتراما كاملا وأن تدعم. وأي انتهاك لهذه الأسس يجب أن يدان. وسيكرر مجلس الأمن التأكيد على ذلك في البيان الذي سيدلي به الرئيس اليوم.

وإن جميع القادة السياسيين الألبان في المنطقة الذين لم يدينوا علنا أعمال العنف هذه يجب عليهم أن يفعلوا ذلك. ونعتقد أن على قادة ألبان كوسوفو مسؤولية خاصة عن رفض العنف وعن تعزيز الحوار السياسي. ونحن نرحب بالبيانات التي أدلت بها حكومة ألبانيا في هذا الصدد.

ومن المهم الاعتراف بالشواغل الأمنية لمقدونيا. فهناك خطر حقيقي على استقرار ذلك البلد. ونحن نؤيد جهود السلطات المقدونية المشروعة لاستعادة السلام والأمن الداخليين. وينبغي الثناء على الحكومة في سكوبتشي على ردها المعتدل على أنشطة الجماعات المتطرفة. ومن الأساسي أن يكون الرد الأمني متناسبا مع التحديات القائمة في الميدان وأن يقوم على توافق آراء داخلي واسع في مقدونيا.

وتشدد النرويج على أهمية قرار منظمة حلف شمال الأطلسي القاضي بالسماح بعودة القوات اليوغوسلافية على مراحل وبصورة منضبطة إلى منطقة السلامة البرية في جنوب صربيا. ومن الأمور الحيوية تنفيذ تدابير لبناء الثقة على الجانب اليوغوسلافي تستهدف تهيئة مناخ يفضي إلى التوصل إلى حل سياسي. ونرحب باتفاقات وقف إطلاق النار الموقع عليها في ١٢ آذار/مارس. ومن المهم أن تمتثل الجماعات الألبانية المسلحة امتثالا تاما لشروط هذه الاتفاقات، وأن تمتنع عن الاستفزازات وأن تشرع بصورة بناءة في إجراء حوار جوهري. وفي ذات الوقت نتوقع من القوات اليوغوسلافية أن تواصل ممارسة ضبط النفس أيضا بعد دخولها منطقة السلامة البرية.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالسيد هتر هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإن مهمة الممثل الخاص ليست مهمة يسيرة بأي حال من الأحوال. فهو قد تولى المسؤولية في وقت يتعرض فيه العديد من المكاسب التي حققها سلفه للخطر بسبب التحديات السياسية والأمنية المتزايدة التي تواجهها البعثة الآن. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق للإحاطة الشاملة التي قدمها إلى المجلس عن الحالة الراهنة في كوسوفو والأولويات التي حددها لبعثة الأمم المتحدة هناك.

وسأتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل التي نشعر بأنها تقتضي عناية عاجلة في كوسوفو.

إن مما له أولوية متميزة تنظيم انتخابات عامة على نطاق كوسوفو لقيام حكم ذاتي مؤقت. وهذا يشمل الاتفاق على إطار قانوني يحدد الهيئات التي تُجرى الانتخابات من أجلها وولاياتها. ويسعدنا أن نعلم أن العمل على تحديد الإطار القانوني قد بدأ بالفعل. والممثلون المنتخبون في كوسوفو، مع المشاركة الكاملة من جميع الطوائف، هم وحدهم الذين ستكون لهم الصلاحية لاتخاذ القرارات لمستقبل كوسوفو. ونعتقد أن التغييرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد فتحت فرصة لقيام علاقة بناءة ومفيدة مع بلغراد من أجل التقدم.

ومن سوء الطالع أن الحالة الأمنية في كوسوفو تزداد سوءا. وقد اقتضى الأمر جهدا واستثمارا كبيرين لتحقيق بعض الاستقرار. وقد أدان المجلس بقوة الهجمات الإرهابية التي حدثت في الشهر الماضي على قافلة حافلات تحمل مدنيين صربا. ويجب التحقيق بدقة في هذه الحادثة وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة.

وفي ذات الوقت، نحتاج أيضا إلى النظر بصورة أعمق في أسباب هذا العمل اليائس. وقد دلت التجربة على أنه من الصعب أن تتحسن الحالة الأمنية ما لم تعالج الأسباب الأساسية.

ويساورنا القلق إزاء استمرار قصور القضاء المحلي، وخاصة التحامل العرقي بين القضاة المحليين. وإلى جانب تحسين الأمن، من المهام البالغة الأهمية ضمان قيام جهاز قضائي يعمل على الوجه الصحيح. ونعتقد أن الممثل الخاص سيواصل جهوده في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق مواصلة الجهود الرامية إلى توظيف مزيد من القضاة الدوليين للتعامل مع القضايا الحساسة.

وربما لم تكن هناك أي طريقة أخرى غير إغلاق منطقة السلامة الأرضية بين جنوب صربيا وكوسوفو، إذ أنها ظلت تستخدم بصورة متزايدة لأنشطة المتطرفين. والحوادث التي وقعت في وادي بريسيفو قد أثارت مشاعر قلق واسعة النطاق. ومع ذلك، فإن إغلاق المنطقة الحاجزة يحتاج إلى أن يكون مصحوبا بنشر عدد كاف من المراقبين الدوليين وتدابير لبناء الثقة. فإن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ مدني يقطنون في هذا الحزام. ويمكن لأمنهم وحمايتهم، وكذلك أمن وحماية الذين يسكنون في القرى المجاورة، أن يتضررا من حدوث تغيرات متعجلة في المنطقة.

إننا نرحب بقانون العفو العام الذي وافق عليه البرلمان اليوغوسلافي في ٢٧ شباط/فبراير. وهذه خطوة هامة تجاه إبراء جروح الحرب وتجاه بناء الثقة. وينبغي لكل السجناء الذين يشملهم هذا القانون أن يطلق سراحهم بدون تأخير زائد. وينبغي لبقية السجناء أيضا أن يعادوا إلى كوسوفو، وإلا فإن العملية ستظل غير مكتملة. ونحن نؤيد اقتراح السيد هيكرب بأن قضايا الذين لا يشملهم قانون العفو العام ينبغي أن تعالج من خلال استعراض قضائي يجرى

تحت إشراف بعثة الإدارة الانتقالية. وينبغي بذل جهد مكثف للحصول على معلومات بشأن الأشخاص المفقودين. وإطلاق سرح المعتقلين تدبير هام لبناء الثقة.

والتقدم الذي أحرزته بالفعل بعثة الإدارة المؤقتة في السعي إلى تحقيق الأهداف الطويلة الأجل في كوسوفو تقدم كبير. وهو يشمل إنشاء إدارة بلدية فعالة من خلال الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠، والتي تشكل الآن أساس الحكم الذاتي المؤقت. ويتعين على القادة السياسيين في كوسوفو أن يظهروا استعدادهم للعيش في مجتمع متعدد الأعراق متسامح ويسع الجميع. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يواصل تشجيع وطمأنة كل سكان كوسوفو على أنه لا يبحث عن استراتيجية للخروج، ولكنه مشغول معهم بصورة بناءة في البحث عن إيجاد تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة.

ونحن منفتحون لفكرة إنشاء بعثة متابعة تابعة للمجلس في الوقت المناسب. ونعتقد أن هذا يحتاج إلى مزيد من التشاور. ونود أن نختتم بالتأكيد للسيد هيكرب وزملائه في بعثة الإدارة المؤقتة على دعمنا المتواصل في مساعيهم الجديرة بالإشادة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لكي ننهي هذه الجلسة في الوقت المناسب أود أن أحث الممثلين على أن يحاولوا اختصار ملاحظاتهم وألا يكرروا النقاط التي ذكرتها وفود أخرى من قبل.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): كما سبق أن قيل، إن الحالة الأمنية في كوسوفو وفي المنطقة المحيطة بها لا تزال تثير الكثير من القلق. وهذا هو السبب كما نرى في أن الجنرال كارلو كوبيجيني، قائد قوة كوسفو، لم يتمكن من أن يكون معنا اليوم، ويحدونا الأمل في أن يزورنا في المستقبل القريب.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا بالسيد هيكرب، الذي نشكره على المعلومات التي قدمها إلينا. وسأحاول أن أركز بياني على بضعة عناصر أثارها السيد هيكرب ووردت في تقرير الأمين العام، وأتغاضى عن التعليق على الحالة الأمنية، لأن هذه أكثر صلة بقوة كوسوفو.

وهناك أربعة جوانب أود أن أسلط الضوء عليها. أولها تعزيز هياكل الإدارة المحلية. ونحن نشيد بالإنجازات التي تم التوصل إليها في المجالات المؤسسية والاقتصادية. فهذه الانجازات قد غيرت الاعتماد شبه الكامل على الجهات الفاعلة الخارجية، وفق ما نص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأدى التدريب الذي تتيحه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للموظفين العموميين، الذين انتخبوا في تشرين الأول/أكتوبر والذين سيتولون الإشراف على الإدارات المحلية، إلى تيسير عملية اللامركزية الإدارية التي يمكن أن تضمن إقامة مؤسسات قوية. ونود أيضا أن ننوّه بالبرامج التي تتوخى إنعاش الاقتصاد.

وفي مناقشة مسألة تعزيز الهياكل المحلية، أود أن أشير أيضا إلى الأهمية التي يوليها التقرير لإقامة العدالة وسيادة القانون بشكل عام. ونود أن نسترعي الانتباه إلى تعقد عملية التصدي في وقت واحد لقضايا مثل العفو، والإفلات من العقاب، والوصول إلى العدالة، وإنشاء هيكل قضائي وتوفير الأمن للقضاة والمدعين العامين، وموضوع آخر يتصل بذلك ألا وهو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب بعض المعلومات الإضافية من السيد هيكرب عن مقترحه الخاص بإنشاء بنية منفصلة وموحدة لهياكل الشرطة والهياكل القضائية تتولى البعثة إدارتها، كما جاء في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام.

ويتعلق الجانب الثاني بإنشاء الإطار القانوني اللازم للحكم الذاتي المؤقت. ونرى أن القرار الخاص بإرجاء إجراء الانتخابات العامة هو قرار حكيم. فكما قلنا من قبل، لا بد لنا من أن نحدد أولا نطاق المؤسسات قبل إجراء الانتخابات. ومشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جميع مراحل هذه العملية ضروري. لهذا، فإننا نأسف لخروج ممثل الصرب من الفريق العامل. ولئن كانت هذه المسألة قد ذكرت عدة مرات من قبل، فإنني أود أن يعطينا السيد هيكرب المزيد من المعلومات عن الأسباب المحتملة لاتخاذ ممثل الصرب لذلك القرار، وأن يذكر لنا الخيارات الموجودة لضمان عودة ممثل الصرب إلى ذلك الفريق ومشاركته في هذه العملية.

أما الجانب الثالث فيتعلق بالعلاقة مع بلغراد إننا نلاحظ أنه اتخذت تدابير لبناء الثقة مثل إنشاء مكتب لبعثة الأمم المتحدة في بلغراد، والبرنامج الذي اقترحته صربيا لحل المشاكل الموجودة في جنوبي صربيا، والقرار الذي يسمح للقوات الصربية بأن تبدأ السيطرة على جزء من أراضي منطقة السلامة البرية. ونشعر بقلق إزاء المخاطر التي قد تمثلها هذه القرارات، نتيجة لعدم الاستقرار الذي نشهده في المنطقة. لهذا ينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو الإشراف بدقة بالغة على تنفيذ هذه الآليات من أجل ضمان امتثال الأطراف لالتزاماتها.

ويتصل الجانب الرابع بالكيفية التي يتم بها تصور أعمال العنف. ونود أن يبين لنا الممثل الخاص رأيه حول الكيفية التي يرتكب بها المتطرفون أعمال العنف تلك في تصور الناس في الميدان. وما مدى الدعم الذي تحصل عليه هذه الجماعات المتطرفة من السكان؟ وكيف يتصورون الحذر الذي يتوخاه الجيشان الصربي والمقدوني؟ وما هو الأثر الذي تتركه البيانات والبلاغات التي يصدرها مجلس الأمن على السكان؟

إن عودة ظهور العنف دليل واضح على وجود اتجار غير مشروع بالأسلحة في هذا الإقليم. وعلينا أن نسأل أنفسنا، ما هو الأثر الحقيقي لفرض حظر على الأسلحة كالحظر الساري الآن؟ من أين تحصل الجماعات المتطرفة على هذه الأسلحة والذخيرة؟ إننا نرى أن هذه مسألة لا ينبغي التغاضي عنها. من الواضح أن أحكام القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) يجري انتهاكها، ونتيجة لذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يحقق في هذه الوقائع من خلال لجنة الجزاءات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد كولومبيا للبيان الرئاسي الذي سنعتمده بعد هذه الجلسة.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠١ عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أن أرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد هانز هيكرب، وأن أشكره على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونود أن نغتنم فرصة وجوده معنا هنا لنكرر له تأكيد دعم مالي الكامل لجهوده الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات العديدة المتبقية في كوسوفو.

وعلى الرغم من المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية العديدة التي واجهت بعثة الأمم المتحدة في الماضي والتي لا تزال مع الأسف تواجهها اليوم، فإن وفد بلادي يرى أنه قد تحقق تقدم كبير في تنفيذها لولايتها. وبينما نرحب بالتقدم الملموس الذي أحرز، فإن وفد بلادي يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها كل من الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة كوسوفو في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويؤيد وفد بلادي الأولويات التي حددها السيد هيكرب في الفقرة ٢ من التقرير المعروض علينا والتي تتمثل

في وضع إطار قانوني لحكم ذاتي مؤقت لذلك الإقليم، ووضع نظام فعال للقضاء وإنفاذ القوانين، وإعادة بناء الاقتصاد. ونرى أن تنفيذ هذه الأولويات سيساعد في إرساء أساس سليم لمجتمع ديمقراطي مستقر ومتعدد الأعراق في كوسوفو.

وفيما يتعلق بالمسائل السياسية، يرحب وفد بلادي بإنشاء فريق عامل يترأسه الممثل الخاص للأمين العام تُعهد إليه مهمة وضع الإطار القانوني للحكم الذاتي المؤقت. ومن وجهة نظر وفد بلادي، تعتبر أهمية هذا الإطار القانوني مسألة أساسية نظرا لأنه سيكون الركيزة التي تستند إليها الأجهزة والسلطات المتعلقة بالحكم الذاتي المؤقت المستقبلي تمهيدا لإجراء الانتخابات في عموم كوسوفو.

وحتى تجري الانتخابات على النحو الواجب، لا بد من استيفاء بعض الشروط الأولية، مثل التنفيذ الكامل لنتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ووضع قائمة تسجيل موثوق بها للناخبين. وتمثل المشاركة الكاملة والحرة لجميع المجموعات الإثنية تحديا رئيسيا يتعين على المجتمع الدولي أن يتغلب عليه من خلال بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، ما زال وفد بلادي يشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف التي تحدث في جنوبي صربيا، وفي وادي بريسيفو، وفي منطقة الحدود الواقعة بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو. ونحن ندين بقوة أعمال العنف والإرهاب غير القانونية التي ترتكبها جماعات المتطرفين الألبان. ونرى أن التطرف الإثني لا يؤدي إلا إلى إضعاف منطقة البلقان بشكل عام وكوسوفو بشكل خاص. ومن الواضح أن العنف السائد في الإقليم يمثل أكبر عقبة تحول دون تحقيق أهداف السلامة والديمقراطية والرخاء التي يسعى المجتمع الدولي إليها.

ويرحب وفد بلادي بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، ويدعو الأطراف الموقعة على الاتفاق لأن تتقيد بدقة بالتزاماتها. ونذكر بحقيقة أن العنف الأحمق لم ينجح قط في حسم أي حالة متأزمة. والحوار البناء الذي يجري بين جميع أطراف صراع ما هو وحده الذي يمكنه أن يخفف التوترات وينهي الأزمات.

ويشيد وفد بلادي بحكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لتحليهما بضبط النفس والاعتدال إزاء هذا التصعيد للعنف في جنوبي صربيا وشمال مقدونيا. ونؤيد بقوة خطة السلام المقدمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتي تستهدف إنهاء الغارات المتكررة التي يشنها الإرهابيون في جنوبي صربيا. إن مالي ملتزمة بالاستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية لكل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا.

ويؤيد وفد بلادي بقوة التدابير المحددة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو فيما يتعلق بمراقبة الحدود الإدارية. ويسرنا أن نعلم أن العلاقات آخذة في التحسن بين الحكومة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة. ومن دواعي التشجيع فتح مكتب في بلغراد لبعثة الأمم المتحدة. ومن الإجراءات المحددة المستصوبة عودة ممثل الصرب إلى الفريق العامل المعني بوضع الإطار القانوني، والإفراج عن جميع المحتجزين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. ونعتقد أن مثل هذه التدابير ستساعد في بناء الثقة وتعزيزها بين الأطراف المعنية.

ومن الجوانب الهامة فيما يتعلق بتعزيز الأمن بذل كل جهد ممكن لكفالة احترام سيادة القانون. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل إقامة نظام قضائي موثوق له القدرة على توفير العدالة الصحيحة للسكان. ولا يقل عن ذلك أهمية

وضع إطار لإجراء الحوار بين الزعماء السياسيين من أهل كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وختاما، على الصعيد الاقتصادي، نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به البعثة على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية ونشجعها على المثابرة على إقامة هياكل اقتصادية فعالة قادرة على تهيئة الأوضاع لتحقيق تنمية اقتصادية ذاتية دائمة في كوسوفو.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول الاستجابة لندائكم فأتوخى الإيجاز. ولن أعلق على جميع النقاط ذات الصلة في هذه الحالة.

ويسرني في البداية أن أرحب بالسيد هانز هيكيرب، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في كوسوفو. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل.

وندرك تماما الأبعاد الهائلة للعمل الذي تضطلع به البعثة لتوطيد دعائم السلام، ومعالجة أعمال العنف العرقي، وإنشاء وتنظيم إدارة فعالة، وإعداد كوسوفو سياسيا للعملية الديمقراطية اللازمة لاستقلالها الذاتي في نطاق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فهذه تحديات هامة ونحن على ثقة من أن البعثة تتصدى لجميع المسائل بكفاءة. ونقدّر الدور الذي تؤديه قوة كوسوفو في ضمان السلام والأمن، اللذين لا غنى عنهما لنجاح أعمال البعثة.

ونعلم أن في كوسوفو متطرفين يختلف جدول أعمالهم عن البرنامج المتوخى بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩). وستنخرط هذه العناصر بالطبع في أعمال العنف والتهور اليائس في مرحلة الإعداد للانتخابات في وقت لاحق من هذا العام. ولا ينبغي لهذا أن يثني البعثة عن تنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن في القرار ١٢٤٤(١٩٩٩). غير أنه من الأهمية بمكان أن يشارك الألبان والصرب على السواء أقصى مشاركة في الانتخابات حتى يكون لنتيجتها المصداقية الكاملة وينشأ في أعقاب الانتخابات مجلس تشريعي جيد التمثيل.

كما نرى ضرورة أن تشارك حكومة يوغوسلافيا في العملية المؤدية إلى تمتع كوسوفو بالاستقلال الذاتي ضمن نطاق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، من المهم أن ينشأ مكتب البعثة المعتزم إنشاؤه في بلغراد بأسرع ما يمكن.

ولا يخالج موريشيوس أدنى شك، بوصفها دولة متعددة الأعراق، في أن من الممكن أن تتحقق التعددية العرقية في كوسوفو. ونود أن نرى زعماء الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو يقنعون طائفتيهما بضرورة تأييد الإطار الذي تضعه البعثة تأييدا كاملا وإعاقة نشاط المتطرفين في كل من الجانبين. ويتعين على البعثة في الوقت ذاته أن تعمل على كفالة اتسام الإدارة والنظام القضائي بالإنصاف المطلق والحرية وعدم التمييز الكاملين إزاء جميع الطوائف.

وختاما أود أن أؤكد للسيد هيكيرب دعم موريشيوس الكامل له في الاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة.

السيد كوني (أيرلندا): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة. ونهنئ السيد هيكيرب على العمل الذي قام به منذ توليه رئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونشكره على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها اليوم.

وتعرب أيرلندا عن تأييدها الكامل للبيان المفصل الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم للسويد، بوصفها ترأس الاتحاد الأوروبي، وسأحاول لذلك أن أوجز وأن أكتفي بتسليط الضوء على بعض النقاط.

وتدين أيرلندا استمرار أعمال العنف ذات الدوافع العرقية في كوسوفو إدانة كاملة. ونرحب بالجهود الجاري بذلها من جانب كل من البعثة وقوة كوسوفو لصون الاستقرار وحث الزعماء السياسيين في كوسوفو على الاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن إيجاد مجتمع يظله السلام والتسامح.

ومما أثار اهتمامنا الملاحظات التي أبداها السيد هيكيرب بشأن تحسين العلاقات بين بلغراد وبريستينا ونؤيد رأيه المتمثل في أن يشرك المجتمع الدولي السلطات اليوغوسلافية في حوار بناء فيما يتعلق بكوسوفو. ونرحب في هذا الصدد باعتماد قانون العفو العام مؤخرا، ونحث السلطات في بلغراد على اتخاذ ما يلزم من خطوات للإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين. كما يجب إحراز تقدم بشأن الأشخاص المفقودين وعودة اللاجئين إلى ديارهم في كوسوفو.

وتعرب أيرلندا عن تأييدها الكامل لأولويات البعثة الرئيسية كما أجملها اليوم الممثل الخاص، بما فيها وضع إطار قانوني، وتعزيز نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في كوسوفو، والنهوض بإعادة البناء الاقتصادي. ونرى ضرورة مواصلة تطوير النظام الانتخابي حتى تمثل الانتخابات إرادة سكان كوسوفو جميعا.

ونتفهم أن الكثيرين في المنطقة يتوقون إلى المضي قدما في إجراء الانتخابات. كما نقدر الصعوبات الكامنة في الأعمال التحضيرية، ونتفق في هذا الصدد مع السيد هيكيرب على وجوب أن ينعكس في الفريق العامل المشترك المعني بوضع الإطار القانوني التنوع الطائفي الموجود في كوسوفو. ويؤسفنا لذلك انسحاب الممثل الصربي من ذلك الفريق ونشجع بلغراد على استخدام نفوذها لكفالة تمثيل صرب كوسوفو تمثيلا كافيا في هذه العملية.

وبالرغم من تركيز مناقشات اليوم على كوسوفو، لا يسعنا إغفال التطورات في جنوب صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة التي تعرض أمن المنطقة كلها للخطر. ونرحب بالتزام بلغراد باحترام أحكام القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) ومبادراتها التي تشدد على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل. وقد قرر الاتحاد الأوروبي، مساعدةً منه على تحقيق ذلك، أن يزيد عدد مراقبيه في المنطقة. وننوه بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي لتقليص منطقة الأمان البري ونرحب باتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة في الآونة الأخيرة مع كل من ممثلي الصرب والألبان. وينبغي أن تبدأ الأطراف المعنية الآن في إجراء المفاوضات المباشرة والعمل من أجل نزع فتيل حالات التوتر في المنطقة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء زيادة العنف داخل نطاق جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بما في ذلك الحوادث التي وقعت مؤخرا قرب تيتوفو، وندين هذه الأعمال دون تحفظ.

وللعنف المتصاعد في كوسوفو وحولها في الأسابيع الأخيرة أسباب كثيرة، من بينها النشاط الإجرامي. بيد أن في الانقسامات السياسية في هذه المنطقة مرتعا خصبا لمن يسعون إلى بذر بذور العنف فيها. ولا يجب ونحن ندين كما ينبغي جميع أعمال العنف أن نغفل عن ضرورة حرمان هذا العنف من الدعم الذي يزدهر في ظله. وتغتنم أيرلندا هذه الفرصة لتحث جميع الحكومات في المنطقة على إعداد تدابير لبناء الثقة تستند إلى المبادئ الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة بين جميع المواطنين. وفوق هذا من الضروري كذلك أن تكفل الحكومات المساواة في المكانة، بمعنى المساواة في الاحترام بين الطوائف العرقية، داخل حدودها، حتى يتسنى لجميع المواطنين الشعور بالانتماء للدولة التي يقيمون بها والارتياح للحياة فيها. وفي

هذا السياق، نثني على ما أبدته حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من اعتزامها مواصلة الالتزام بمجتمع التعددية العرقية والديمقراطية، حسبما أكّد وزير الخارجية كريم مجددا في بيانه أمام مجلس الأمن في الأسبوع الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوكرانيا.

يعرب وفدي عن ترحيبه بجلسة اليوم باعتبارها فرصة طيبة لتوثيق روابط التعاون بين مجلس الأمن والقيادة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونظرا لما للسيد هيكيرب من خبرة واسعة بوصفه من رجال الدولة ومن الساسة البارزين، وللخطوات التي اتخذتها البعثة، فإننا نشعر بالثقة بأن البعثة في أيد أمينة. وفي الوقت ذاته،من الواضح أن المرحلة الحالية من تنفيذ ولاية البعثة ليست بالهيّنة، بالنظر إلى التحديات المستمرة التي يواجهها السلام في كوسوفو والمناطق المحيطة بها.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، وبرغم المناخ السياسي المؤاتي الجديد في المنطقة والاتجاهات المشجعة نحو استقرار عام للأوضاع في كوسوفو، فإن الحالة في الإقليم لا تزال تتسم بعدد من العناصر المثيرة للقلق. ومن بينها العنف السياسي والعنف بين الأعراق، وانعدام الأمن بالنسبة للأقليات القومية، والمستوى المرتفع للجريمة المنظمة، وتوفر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والمخدرات بغزارة، والاتجار في البشر، وما إلى ذلك.

وفي هذا الإطار، نرحب بالأولويات التي حددها السيد هيكرب لأنشطة بعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر القادمة. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في رأينا، وضع إطار قانوني للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو كشرط مسبق لإجراء الانتخابات في عموم كوسوفو. ونرحب بإنشاء الفريق العامل الذي سيتناول هذه المسائل، والذي سيضم ممثلين للأحزاب السياسية الرئيسية والطوائف في كوسوفو فضلا عن الخبراء الدوليين.

ولكن انسحاب ممثل صرب كوسوفو مؤخرا من ذلك الفريق العامل أصبح يشكل عائقا حقيقيا لهذه الممارسة برمتها. ويمكن أن يؤدي غياب ممثل الطائفة الصربية في هذا الفريق إلى رفض الطائفة الاعتراف بعمله أو القبول بنتائجه، الأمر الذي قد يؤدي إلى امتناع طائفة صرب كوسوفو عن المشاركة في الانتخابات في عموم كوسوفو، مما يقوض مشروعية نتائجها. ولذلك، نناشد بعثة الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لاقناع ممثل طائفة صرب كوسوفو بالعودة للمشاركة في أنشطة الفريق العامل.

وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي عملية تنفيذ الأولويات الأخرى لبعثة الأمم المتحدة، ولا سيما مواصلة العمل في إنشاء نظام قضائي فعال وانفاذ القانون. ونحن نشيد بأنشطة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة والتي تستهدف الحد من الجرائم ذات الدوافع العرقية والعنف السياسي، وأيضا نجاحها في تطوير مرفق شرطة كوسوفو. كما أن الجهود التي يبذلها القضاة والمدعون العامون الدوليون التابعون للبعثة جديرة بالثناء. ونسلم بالأهمية الخاصة للوائح فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية في قضايا الاتجار بالبشر والترخيص بحيازة الأسلحة في كوسوفو.

وتوافق بلادي تماما على الرأي القائل إن إقامة حوار سليم ومستمر وتعاون أوثق بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات اليوغوسلافية سيسهم في تنفيذ أولويات البعثة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي بالعملية الجارية لإقامة علاقة بناءة بين الحكومة اليوغوسلافية وبعثة الأمم المتحدة والتدابير التي اتخذت من أجل فتح مكتب للبعثة في بلغراد.

ونرحب باعتماد البرلمان اليوغوسلافي في أواخر شباط/فبراير لقانون العفو الذي مهد الطريق لإطلاق سراح

أكثر من ١٠٠ من ألبان كوسوفو المحتجزين في السجون الصربية. وبينما نلاحظ الانجازات التي حققتها بعثةالأمم المتحدة وقوة كوسوفو، فما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني الخطير في كوسوفو وحولها. وتبين التطورات الخطيرة التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية في جنوب صربيا وفي جمهورية مقدونيا، إن مشكلة كوسوفو ذات بعد إقليمي قوي. وفي الأسبوعين الأخيرين فقط، بلغ الوضع في وادي بريشيفو مرحلة حرجة، وذلك في رأينا نتيجة تباطؤ التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي بغية الحد من انتشار الإرهاب ووضع نهاية لاستفزازات المتطرفين الألبان، التي تشكل تحديا لكل الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق، نعتبر قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بالخفض التدريجي والمشروط لمنطقة السلامة البرية والسماح بالتالي بعودة القوات اليوغوسلافية إلى هذه المنطقة، خطوة هامة جديرة بالترحيب.

وقد شعرنا بالارتياح أيضا لسماعنا أنباء التوقيع في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، على اتفاق لوقف إطلاق النار بين القوات اليوغوسلافية والمقاتلين الألبان العرقيين. وقد أبرز هذا النبأ في البيان الذي أدلى به وزير خارجية أوكرانيا يوم ١٣ آذار/مارس بهذا الشأن.

وينصب اهتمامنا الأساسي اليوم في الوضع الحرج الراهن في جمهورية مقدونيا، والذي انتقل من منطقة الحدود مع كوسوفو إلى عمق أراضيها. ونحن نؤيد قيام تفاعل أوثق بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحكومة مقدونيا؛ ونعتقد أن على بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أن تضاعفا جهودهما الرامية إلى تعزيز الرقابة والأمن على جانب كوسوفو من الحدود. وفي هذا السياق، نحيي القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي أمس بالطلب إلى قوة كوسوفو العمل بحزم أكبر واستخدام القوة إذا اقتضى الأمر منع تسلل المتطرفين الألبان إلى أراضي جمهورية مقدونيا. ونرجو أن تلقى الرسالة القوية التي تضمنها البيان الرئاسي الصادر اليوم في هذا الشأن، آذانا صاغية.

وختاما، أود أن أعرب عن تمنياتي للسيد هيكرب وفريقه بكل النجاح في أداء الولاية الصعبة المناطة بهم. وبوسعهم أن يعولوا على مساندة أوكرانيا لهم في هذه الجهود.

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل السويد. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا - ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بزيارة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هيكرب. ونشكره على البيان الزاخر بالمعلومات الذي وافانا به عن التحديات المماثلة في كوسوفو. ويعرب الاتحاد الأوروبي كذلك عن تقديره للجنرال كارلو كابيغيوسو لما يبديه من تفان والتزام، إذ أنه قرر عدم مغادرة كوسوفو بسبب الوضع الأمني الراهن في المنطقة.

والاتحاد الأوروبي يؤيد تماما جهود الممثل الخاص للأمين العام من أجل ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن النهج الذي يتبعه الممثل الخاص للأمين العام هو السبيل الصحيح

لمعالجة المهام المتبقية في كوسوفو. ونؤكد التزامنا الحازم تجاه كوسوفو ديمقراطية متعددة العرقيات.

ويؤكد التقرير الأخير للأمين العام عن كوسوفو أن عدد الجرائم ذات الدوافع العرقية التي ترتكب أساسا ضد الصرب والروما، لا يزال مرتفعا بصورة مفزعة. والاتحاد الأوروبي يدين بكل قوة استخدام العنف والتطرف وأي عمل من شأنه أن يجعل التعايش بين الطوائف أكثر صعوبة، مثل الهجوم الأخير على مركز للشرطة، وإحراق المساكن الخاصة في شمال ميتروفيتشا، ويدعو كافة الزعماء أصحاب النفوذ السياسي والمعنوي للنأي بأنفسهم عن مثل هذه الأفعال. ويحث الاتحاد الأوروبي الزعماء السياسيين وزعماء الطوائف المحلية على مضاعفة جهودهم لبناء الثقة من خلال الحوار البناء في إطار حسن النوايا، والعمل على إحراز تقدم بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي هذا السياق، يقدر الاتحاد الأوروبي تقديرا عاليا الدور المحوري الذي تضطلع به قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل كفالة الأمن والنظام العام في المنطقة، والجهود التي تبذلها لتهيئة بيئة آمنة لجميع الأشخاص والطوائف في كوسوفو. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة تقديم الدعم، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة لنزع فتيل التوتر من خلال المشاريع التي تدعم كافة الجماعات العرقية والأقليات والنهوض بالتنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتعزيز الأمن.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة التعاون والحوار مع المؤسسات ذات الصلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب بالخطوات الأخيرة نحو فتح مكتب اتصال للبعثة في بلغراد ونأمل أن يتم ذلك قريبا.

والاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد برلمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لقانون العفو مؤخرا، والخطوات المتخذة لانفاذ هذا القانون. ونشدد، مع ذلك، على ندائنا للسلطات الصربية وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإيجاد القنوات القانونية الملائمة لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين المتبقين. فمثل هذه التدابير ستشكل إسهاما هاما في بدء الحوار بين ممثلي كوسوفو وبلغراد.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما المبادرة الرامية إلى وضع إطار قانوني للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، بما في ذلك الضمانات الملائمة لحقوق الأقليات، بوصفها الخطوة التالية. إن إنشاء إطار قانوني، ولا سيما تعريف وظائف وسلطات الهيئات المنتخبة، يعد ضروريا لضمان نجاح الانتخابات في عموم كوسوفو، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويقر الاتحاد الأوروبي بأهمية إبلاغ كل الأطراف، بما في ذلك السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات الصربية، بتطورات هذه العملية.

وينبغي اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية قبل إجراء الانتخابات. فلا بد من مواصلة تطوير النظام الانتخابي، بما في ذلك من خلالي استكمال ودمج السجل المدني وسجل الناخبين ليشمل اللاجئين والمشردين داخليا وأعضاء جماعات الأقلية الذين لم يسجلوا أسماءهم للانتخابات المحلية التي جرت في العام الماضي، بغية ضمان أن تكون الانتخابات ممثلة لإرادة سكان كوسوفو بحق. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية تهيئة بيئة على درجة عالية من الأمان للاقتراع، ويود أن يؤكد على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ نتائج الانتخابات المحلية.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تشارك كل المجموعات العرقية مشاركة بنّاءة في تطوير الإطار القانوني وفي الإعداد للانتخابات في عموم كوسوفو. ويأسف الاتحاد الأوروبي،

في هذا الصدد، لانسحاب ممثل صرب كوسوفو مؤخرا من الفريق العامل المعني بالإطار القانوني. ويدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/والسلطات الصربية إلى دعم هذه المرحلة الهامة من تطبيق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتحاد يشجع بلغراد على ممارسة نفوذها لضمان المشاركة الكافية من جانب صرب كوسوفو في هذه العملية، وعلى الأخص باستئناف مشاركتهم من خلال ممثلين مؤهلين لصرب كوسوفو في الفريق العامل المعني بالإطار القانوني.

وما برح الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء مستوى العنف في جنوب شرق صربيا. وهو يرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق وقف إطلاق النار بين ممثلي الصرب والألبان، والذي يشكل خطوة هامة نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة التزام الطرفين بهذه الاتفاقات بدقة. ويدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين، كخطوة تالية، إلى البدء في مفاوضات مباشرة بأسرع ما يمكن واتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة اللازمة لضمان تخفيف حدة التوتر في المنطقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين منظمة معاهدة شمال الأطلسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن تضييق مساحة منطقة الأمان الأرضية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم ملموس للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على ضرورة زيادة وجود المراقبين التابعين للاتحاد الأوروبي في المنطقة كإسهام مفيد في هذا الصدد وقرر اليوم توفير أعداد إضافية كبيرة من المراقبين في الميدان خلال الأيام القليلة المقبلة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق شديد إزاء المصادمات التي وقعت بين المتطرفين الألبان والقوات المسلحة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بالقرب من مدينة تيتوفو وإزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بوقوع أعمال عنف في أجزاء أخرى من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الارتفاع المطرد في عدد الحوادث في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ونناشد جميع من يتمتعون بسلطة سياسية في كوسوفو وجنوب صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن ينأوا بأنفسهم علنا وبوضوح عن القوى التي تقف خلف هذه الهجمات وأن يعملوا على عزلها، وأن يتحملوا مسؤوليتهم عن إرساء السلم والاستقرار في المنطقة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي سياسة الحكومة الرامية إلى الإبقاء على الدرجة اللازمة من ضبط النفس فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار السياسي في البلد ويؤكد على أهمية الحوار البنَّاء بين زعماء كافة الجماعات العرقية بشأن الاستقرار والتعددية والتكامل السياسي والاجتماعي.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التزامه القوي بمبدأ عدم المساس بجميع الحدود في المنطقة وسيادة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلامة أراضيها. وإذ يذكِّر الاتحاد الأوروبي بأهمية الإدارة المتكاملة للحدود، فإنه على أتم استعداد لدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في هذا الصدد. فأن يعم السلام والاستقرار ربوع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - في إطار حدود معترف بها دوليا - هو عنصر أساسي للاستقرار في المنطقة.

وقد أحطنا علما بأهمية التطورات الجارية في كوسوفو وفيما حولها بالنسبة للاستقرار في المنطقة، على نحو ما أبرزه العرض والمداخلات التي استمعنا إليهما اليوم. وفي هذا السياق الأعرض، وتمشيا مع ما أسفرت عنه قمة زغرب المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بين رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعمه القوي لقوى التكامل والتعاون في المنطقة وينوه بالروح البنَّاءة التي تلهم رؤساء

وحكومات بلدان أوروبا الشرقية التي ظهرت في البيان الصادر عن مؤتمر قمة البلدان الأعضاء في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا التي عقدت في سكوبيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقوني في الثناء على الرئاسة الأوكرانية الهامة لمجلس الأمن، المتسمة بالفعالية والحكمة، والمتمثلة فيكم يا سيادة الرئيس وأنتم صديق عزيز لمقدونيا ولي شخصيا.

ويسعدنا أن نرى السيد هانز هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في قاعة مجلس الأمن. ولقد تابعت الإحاطة التي قدمها بعناية وباهتمام كبير. وتود جمهورية مقدونيا، شأنها شأن سائر دول المنطقة والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تشهد مزيدا من الأمن، ومزيدا من سيادة القانون والنظام، والاحترام التام لحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفضل، علاوة على مزيد من التطور الديمقراطي في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا شديدا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، فضلا عن الجهود التي يبذلها السيد هيكرب والفريق كارلو كابيسو، قائد الوجود الدولي الأمني في كوسوفو - الذي تقوده منظمة معاهدة شمال الأطلسي ممثلة في قوة كوسوفو - والذي كان من المفترض أن يكون هنا اليوم.

ويتضح مما جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (S/2001/218) المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ ومما استمعنا إليه اليوم، أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو قد حققتا نتائج هامة على الرغم من المشاكل الهائلة التي تواجهانها يوميا والتي سيواجهانها في الفترة المقبلة. وكما هو متوقع، فإننا نعتقد أن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ليس بالأمر الهيِّن، ولكن لا بد من تنفيذه بالكامل وبحذافيره. ويقتضي التوازن السياسي الذي يتسم به هذا القرار أن تحظى جميع أجزائه وأحكامه باهتمام متكافئ. ويسعدني أن أشير إلى ما أبداه السيد هيكرب من التزام واستعداد لاتباع هذا النهج - بالتعاون الوثيق للغاية بطبيعة الحال مع مجلس الأمن ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع دول المنطقة. وينبغي أن يكون واضحا للجميع - وأود بشدة أن أؤكد على ذلك - أن العجز عن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) سيُنظر إليه باعتباره فشلا لمنظمتنا ولمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأنا على يقين من أن ذلك لن يحدث.

وفي هذه المرحلة بالذات، يتمثل الشاغل الأساسي لمقدونيا في وجوب ألا تظل كوسوفو مصدرا للتوتر في المنطقة أو عنصرا لزعزعة استقرار المنطقة. وعلى حد قول رئيس جمهورية مقدونيا، فإن "الحالة الأمنية تدهورت نتيجة لأعمال العنف المسلح بقيادة غوغاء إرهابيين تسربوا من كوسوفو. ويتألف هؤلاء الغوغاء من أعضاء في جيش تحرير كوسوفو القديم، جاءوا من كوسوفو أساسا. وهم يهدفون إلى زعزعة استقرار مقدونيا من خلال شن هجمات مستمرة على العلاقات فيما بين الأعراق وعلى هياكل الدولة".

إن إزالة قواعد المتطرفين المسلحين غير النظاميين التي أقيمت في منطقة الحدود بهدف التغلغل في مقدونيا ضرورة ملحة. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن يسمح لكوسوفو بأن تنشر التوترات الأمنية والمتاعب في المنطقة وفي مقدونيا. وقد أدان مجلس الأمن أنشطة المتطرفين هذه بقوة في ٢ و ٧ آذار/مارس، كما أدانها الأمين العام في ٢٨ شباط/فبراير. ولكن على الرغم من ذلك، واصل المتطرفون أنشطتهم

الإرهابية، وعملوا على التغلغل في مقدونيا واشتركوا في شن هجمات مسلحة على الجيش والشرطة والسكان في بلدنا.

إن ما نشهده، في حقيقة الأمر، هو عدوان مسلح ضد مقدونيا من الخارج، من كوسوفو. وفي هذا الصدد، أود التشديد على ما قاله بالأمس السيد كارل بيلدت، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى البلقان، من أنه ''خاب ظنه جدا لأن بلدا عضوا في الأمم المتحدة يتعرض لهجوم من إقليم واقع تحت إدارة الأمم المتحدة''. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يقع واجب السيطرة على حدود كوسوفو لمنع امتداد الآثار السلبية من كوسوفو على أولئك الذين يحكمون كوسوفو أي: إدارة الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو. وتشير الأدلة المتوفرة لدينا وتلك التي قدمتها إلينا بلدان صديقة إلى حقيقة أن المتطرفين المسلحين هم ألبان من كوسوفو.

وهناك أهمية ملحة في عزل المتطرفين وعدم تمكينهم من الاستمرار في تنفيذ خططهم وأنشطتهم الإرهابية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال قيام إدارة الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار بإجراءات عسكرية وبوليسية ملائمة. إذ ينبغي أن تراقبا الحدود مع مقدونيا وأن تقضيا على قواعد الإرهاب في كوسوفو. وينبغي أن يكون واضحا أن محاولات المتطرفين لتقويض الاستقرار والأمن والسلامة الإقليمية لمقدونيا لن تنجح. فلن نسمح بأن يحدث ذلك. وفي هذا الصدد، يسعدني الإعراب عن ارتياح حكومتي لدعم مجلس الأمن. كذلك يسعدني تصريح قوة تثبيت الاستقرار بأنه:

> ''استجابت قوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو بقوة إلى شواغل الحكومة المقدونية وقامت بعمليات قوية وناجحة على الحدود مع مقدونيا لضمان أن منطقة حدود كوسوفو ليست ملجأ آمنا للمتطرفين المسلحين داخل كوسوفو''.

ولقد أدانت جميع الكيانات السياسية المشروعة في مقدونيا وفي جميع بلدان منطقتنا وأوروبا أنشطة الإرهابيين، واستخدام القوة والإرهاب لتحقيق أهداف سياسية. ويجب أن نتأكد الآن من ترجمة الأقوال إلى أفعال. ومن بين جهود المجتمع الدولي وفرادى الدول، فإن أهم دور ومسؤولية ومهمة هي التي تقع على الإدارة المؤقتة وقوة تثبيت الاستقرار والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وينبغي لمجلس الأمن والأمين العام والدول المعنية والمؤسسات الدولية الأخرى أن يتعاونوا مع السيد هيكرب والجنرال كابيغيوسو على التنفيذ الناجح للمهمة الهامة بمنع كوسوفو من أن تكون مصدرا للتوترات ومصدرة للمتاعب الأمنية، وينبغي أن يساعدوا الإقليم على أن يصبح مكانا للتنمية والديمقراطية ولمجتمع متعدد الأعراق يكون أفراده متساوين.

وفي رأينا أن هذا ممكن. فسوف تساعد مقدونيا الإدارة المؤقتة وقوة تثبيت الاستقرار بلا تحفظ أو تردد. وليس مقبولا أن يُسمح للإرهابيين المتطرفين في كوسوفو بزعزعة استقرار جمهورية مقدونيا، الدولة العضو في الأمم المتحدة، أو أن يعرضوا للخطر تنميتها الديمقراطية الناجحة ودمجها في الهياكل الأوروبية – الأطلسية.

وفي رأينا أنه من الأهمية أن ننظر إلى كوسوفو، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها جزءا من أوروبا. إن لديها صعوبات عديدة في الوقت الحالي، ولكن أمامها مستقبلا مشرقا جدا. وكوسوفو، هي الأخرى، سيتم يوما دمجها في الهياكل الأوروبية – الأطلسية.وهذا هو مستقبل كوسوفو. إلا أن ذلك لن يحدث إذا أصبحت كوسوفو عقبة أمام دمج دول المنطقة في الاتحاد الأوروبي، وإذا ظلت كوسوفو مشكلة لأوروبا، وإذا تم غسل عقول الناس بأفكار إقامة ألبانيا الكبرى التي ترجع آلي القرن التاسع عشر، أو دولة كوسوفو الكبرى، أو دولة ألبانية خالصة، أو إذا تم دفع الكوسوفيين إلى أن يصبحوا مجرمين وإرهابيين.

والمهمة التي يواجهها السيد هيكرب والجنرال كابيغيوسو، بوصفهما رئيسي الإدارة المؤقتة وقوة تثبيت الاستقرار، ليست مهمة سهلة. ولكن عند أخذ البُعد الإنساني للمهمة في الحسبان نجد أنها جديرة بأن نعمل على تحقيقها، وعلى تنفيذ الولاية في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونتمنى لهما بإخلاص القدر الكبير من التوفيق، ومع هذا الوعد، مثلما قلت من قبل، بمساعدتهما ودعمهما.

ومثلما رأيتم، سيدي الرئيس، يتوافق موقفنا مع المواقف التي أعرب عنها ممثل السويد، الذي يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ولكن بالعودة إلى شواغل مقدونيا الحالية، أود أن أتلو عليكم ما قاله رئيس وزراء مقدونيا بالأمس:

”الحقيقة أنه لمدة شهر الآن يتعرض بلدنا للاعتداءات من قِبل هياكل لديها نية جادة في تهديد أمنه وسلامته.

”في البداية، اعتقدنا جميعا أنها كانت مجرد أنشطة لبعض جماعات إجرامية. ولكن كل المؤشرات تدل اليوم على أنه ربما لديها دعم إمدادي وفني من هياكل قائمة في كوسوفو. ونحن لا نعلم ما هو هدفها النهائي، إلا أننا مقتنعون جدا بأنها سوف تسبب خسارة فادحة للألبان في البلقان“.

وأضاف يقول:

”ويعلم هذا كل سياسي ألباني عاقل. وينبغي أن يعلم هؤلاء الذين يريدون إشعال الحرب في مقدونيا أن الجيش والشرطة المقدونية سوف يردان بشدة. وسوف نطلب المشاركة المباشرة لقوات حلف الأطلسي وقوة تثبيت الاستقرار في هذه المواجهات. إننا نواجه حالة خاصة، ولكني مقتنع تماما بأنه ليس لدينا خيار آخر سوى دحر الإرهابيين. ولكن لا بد أن يكون نصرا سياسيا وليس عسكريا“.

ولدي العديد من الأسئلة التي أريد توجيهها إلى السيد هيكرب. وبسبب عامل الوقت، سوف أغتنم هذه الفرصة لأوجه سؤالا واحد لا غير، وأقدم تعليقا محددا: كيف ستنفذ الإدارة المؤقتة وقوة تثبيت الاستقرار البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ والبيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس اليوم؟

وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعدوان – واستعمل كلمة ”عدوان“، وهو بالفعل ما يحدث – الذي يشنه الإرهابيون من كوسوفو ضد جمهورية مقدونيا، هل ستناقشون هذا البيان مع الزعماء السياسيين الشرعيين في كوسوفو؟ إنهم قادرون على تشجيع التنمية السلمية لكوسوفو، والآراء والمعايير الأوروبية، وحسن الجوار، وقادرون على التأثير على قادة الإرهابيين.

السيد هيكرب، هل ستناقشون هذه البيانات مع القادة السياسيين الشرعيين في كوسوفو؟ إذ أن بإمكانهم تعزيز التنمية السلمية لكوسوفو والآراء والمعايير الأوروبية وحسن الجوار، ويمكنهم التأثير على قادة الإرهابيين. فهل ستناقشون هذه البيانات مع حكومة مقدونيا؟ إن حكومة مقدونيا ترغب في رؤية كوسوفو. تبدأ في التطور بوصفها مجتمعا أوروبيا ديمقراطيا. وألا تصبح خطرا على جيرانها. فهل ستتخذون تدابير خاصة ضد المتطرفين، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع هذه التدابير؟ من الهام جدا أن يجرد المتطرفون من السلاح على الفور ودون إبطاء، وأن يعزلوا. ويمكن اتخاذ تدابير وقائية متنوعة إذا كان هناك استعداد لذلك. ولا أشكك في هذا. وأثق في أنكم تفكرون في عمل شيء ملموس وعملي. وتنفيذ البيانات الرئاسية لمجلس الأمن أمر هام جدا ويجب ألا تظل مجرد حبر على ورق، حيث أنها

تتضمن حجة قوية جدا لصالح التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويعلم الجميع أن هناك أسلحة كثيرة في كوسوفو، كما تعقد صفقات غير مشروعة كثيرة. وواجب البعثة وقف هذه الأنشطة غير المشروعة، التي تمول عن طريق الاتجار بالمخدرات والأرصدة غير المشروعة من الخارج. ومن المهم أيضا أن ندرس فورا قوة كوسوفو الحالة الجارية على الحدود المقدونية، بغية اتخاذ المزيد من التدابير العملية الملموسة الرامية إلى منع اندلاع التوتر من كوسوفو إلى مقدونيا. وأرجو أن يكون الجنرال كارلو كابيغيوسو مضطلعا بذلك الآن. وقد يكون هذا هو سبب عدم وجوده معنا اليوم. وقد شعرت بالارتياح، كما قلت نظرا للاستعداد الذي أبداه للاضطلاع بذلك. وأكرر أننا نفتقد بحق وجوده هنا اليوم.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أملنا في أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو بواجباتهما وأن تنفذا قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا وبمسؤولية وأن تنجحا في منع عدوان المتطرفين الإرهابيين الذين يهددون أمن مقدونيا وسلامتها الإقليمية. كما نرجو أن تساعدا كوسوفو على بدء تنمية صحيحة أوروبية التوجه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ألبانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء بيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكركم على العمل الممتاز الذي يضطلع به مجلس الأمن في ظل قيادتكم وعلى الالتزام الذي أبداه بلدكم بالنسبة لقضايا منطقة البلقان.

ويرحب وفد بلادي ترحيبا حارا باشتراك السيد هانز هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام، في هذه الجلسة. ونقدر ملاحظاته واقتراحاته، ونعرب عن امتناننا لمشاركته ولجهوده الرامية إلى تحقيق الديمقراطية في كوسوفو وإنشاء المؤسسات الديمقراطية اللازمة فيها.

إن الانتخابات البلدية، وهي الانتخابات الديمقراطية الأولى في تاريخ كوسوفو، بينت مرة أخرى الإمكانات والطاقات الكاملة للألبان في كوسوفو على إنشاء مؤسسات وعلى حكم دولة ديمقراطية. ومتعددة الاثنيات.وإجراء الانتخابات العامة القادمة سيكون على نفس القدر من الأهمية والحتمية بالنسبة لاستكمال الإطار المؤسسي الكلي والاضطلاع بالحكم الذاتي اللازم والتحكم الكامل في الحالة، بالتعاون مع الأطراف الدولية. ونرى أن هذه الخطوة الهامة إلى الأمام ستعمل على تحسين التفهم وتعزيز عملية التعايش والتكامل بين جميع الأقليات في مجتمع حر ومتعدد الإثنيات وديمقراطي.

وعند إعداد إطار قانوني للانتخابات الجديدة، يجب أن نحدد المسؤوليات المؤسسية تحديدا جيدا وواضحا، ويجب أن ننفذ طلب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تحقيق الحكم الذاتي بدرجة كبيرة للألبان في كوسوفو. فكلما كان الحكم الذاتي للألبان في كوسوفو كاملا وحقيقيا، كلما زادت مسؤوليتهم عن تحقيق اندماج كوسوفو ضمن الأسرة الأوروبية الديمقراطية.

ونأسف لانسحاب ممثل الطائفة الصربية في كوسوفو من الفريق العامل المعني بالإطار القانوني للانتخابات في جميع أنحاء كوسوفو، مما يعوق تقدم العملية الديمقراطية في كوسوفو.

وصرب كوسوفو جزء لا يتجزأ من عملية بناء مجتمع متعدد الإثنيات في كوسوفو. وتطالب حكومة ألبانيا

السلطات الجديدة في بلغراد بتشجيع صرب كوسوفو، وبخاصة صرب متروفيتشا، على عدم مقاطعة وتخريب بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، وعلى ألا يستخدموا عاملا من عوامل التوتر، بل على العكس من ذلك، أن يندمجوا ويشاركوا في إنشاء مؤسسات ديمقراطية مشتركة هناك.

ونرحب ببدء الإفراج عن السجناء السياسيين الألبان، ونشجع سلطات بلغراد على أن تفرج عن جميع المتبقين من السجناء السياسيين الألبان ما زالوا محتجزين، وأن تسمح بنشر المعلومات عن الأفراد الذين اختفوا أثناء الحرب في كوسوفو. ونعتقد أنه لا يمكن أن تبنى ديمقراطية جديدة وحقيقية على أساس الاحتفاظ بالسجناء السياسيين رهائن، بل يجب أن تتحلى بالشجاعة لكي تدين علنا الجرائم الرهيبة التي ارتكبها النظام السابق.

وسيواجه المجتمع الدولي في المستقبل القضية الحاسمة لكوسوفو، وهي وضعها السياسي. ونرى أن الحل سيوجد بطريقة طبيعية عند ما تتحقق الشروط اللازمة والمحددة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وترى حكومة ألبانيا أن العمليات الديمقراطية التي لا رجوع فيها والتي تطورت في كوسوفو برعاية المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) للحكم الذاتي بدرجة كبيرة للألبان في المقاطعة، ستكون عوامل هامة لإدماج ألبان كوسوفو ضمن الاتحاد الأوروبي، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومؤخرا، كانت هناك بعض المقترحات في الأمم المتحدة من أطراف معينة فيما يتعلق بوضع كوسوفو؛ ولم تكن نيتها الحقيقية إيجاد حل واقعي بل إيجاد حل يتفق ومصالحها. وأية مقترحات تسعى إلى إيجاد حلول داخل المشاريع البلقانية التقليدية المتعارضة القديمة التي تخدم الغرور والمصالح الضيقة التي تسيطر عليها النزعة القومية لدول لم تتمكن، بكل أسف، من تخليص أنفسها من الفلسفة القومية القديمة. إنها مقترحات خطيرة واستفزازية إلى أقصى حد ولا يقبلها الواقع الديمقراطي الذي يتشكل الآن في كوسوفو.

ويسعد حكومة ألبانيا الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بشأن بريسيفو، وتقدر هذا العمل تقديرا كبيرا بوصفه دلالة على حسن نية الألبان إزاء الدخول في عملية سلمية جديدة ترمي إلى تحقيق اتفاق سياسي يؤكد ويحترم حقوق الألبان بما يتفق والمعايير الدولية.

ونفهم أن التطورات التي حدثت مؤخرا في بريسيفو استمرار للتطورات السابقة هناك ولمقاومة الألبان للاضطهاد والإبادة الجماعية التي اقترفها نظام ميلوسيفيتش، ليس في كوسوفو فحسب، بل في منطقة بريسيفو برمتها. ولا نوافق على أن استخدام العنف هو الإجابة على هذه المظالم؛ بل على العكس من ذلك، نرى أن الحل الوحيد هو الحوار السياسي بين الأطراف المعنية.

تعرب الحكومة الألبانية عن اعتقادها بأن الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي هما المنظمتان الأساسيتان المسؤولتان عن إقرار السلام والاستقرار في المنطقة وتؤيدهما بقوة. ونطلب من الأطراف الألبانية الفاعلة هناك أن تدعم أيضا هاتين المنظمتين وأن تعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي.

ونود، في الوقت نفسه، أن يشترك المجتمع الدولي في الطريقة الموضوعية ذاتها في تقييم العوامل التي تسببت في إثارة العنف أو التحريض عليه.

أما بشأن شجب العنف والتطرف اللذين تمت ممارستهما مؤخرا، فيتعين علينا أن نفهم أن في وادي برسليفو ثمة حقيقة تثير الخوف من المستقبل – وهذه وجهة نظر تراعي بتحفظ التغييرات الجديدة في صربيا وتعتبر أن حلا يشمل جيوبا وكانتونات لكوسوفو يعكس الصراع

وعدم الاستقرار. وفضلا عن ذلك يشعر جميع الألبانيين بعدم الثقة حينما يشاهدون القادة والجنرالات العسكريين الذين نفذوا عمليات الإبادة الجماعية من قبل في كوسوفو وقد أصبحوا هم أنفسهم الأشخاص الذين يعملون اليوم على إرساء السلام.

هل لي أن أقتبس بصورة موجزة جزءا من مقالة نشرت في مجلة التايم الصادرة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، بعنوان "الخوذ الحمر":

"في الحقيقة، أظهرت الحكومة الجديدة علامات قليلة على وخز الضمير إزاء وقت الحرب الماضي في صربيا؛ لقد قام رئيس الوزراء دجينديك مؤخرا بتعيين سرتن لوكيتش في منصب هام هو منصب رئيس الأمن العام، هذا هو الرجل الذي أشرف على الشرطة الصربية أثناء المذابح التي وقعت في كوسوفو قبل أن تقوم منظمة حلف شمال الأطلسي بإلقاء القنابل عليها. الآن يجد لوكيتش، من بين مسؤولياته الجديدة، أنه ملزم بإلقاء القبض على قريبين له هما ميلان وسردوج لوكيتش وتسليمهما، ولقد طلبت محكمة لاهاي تسليمهما لقتلهم عمدا عددا من المدنيين البوسنيين المسلمين في شرقي مدينة فيسغراد في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. الرجلان متهمان بجمع ١٣٥ من النساء والأطفال في منزلين في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وحرقهم أحياء".

لقد وقعت مؤخرا بعض أعمال العنف والتطرف المزعجة للغاية في مقدونيا. ونؤكد على أن استخدام العنف لتحقيق أغراض سياسية عمل غير مقبول بل إنه قابل أيضا للشجب.

وتعرب الحكومة الألبانية عن اعتقادها بأن عملية إضفاء طابع الديمقراطية على مقدونيا سوف تستمر من خلال مشاركة المقدونيين الألبان هناك ومن خلال عمل المؤسسات بطريقة أفضل، فضلا عن التسليم بحقوق الألبانيين في مقدونيا، الذين ينبغي السماح لهم بالتمتع بتلك الحقوق وفقا لجميع القوانين المسلم بها دوليا.

وتعرب الحكومة الألبانية عن اعتقادها بأنه ينبغي المحافظة على سيادة مقدونيا وسلامتها الإقليمية تحقيقا لاستقرار مقدونيا ذاتها بل تحقيقا لاستقرار المنطقة بأسرها أيضا.

ونعتقد بأن أعمال العنف في مقدونيا سوف تُعزل وبأن العملية السياسية سوف تكون لها الأفضلية عند معالجة القضايا التي أثارها ألبان مقدونيا.

ونثني على القرار الذي اتخذته الحكومة المقدونية في الليلة الماضية القاضي بالتعاون مع المجتمع الدولي، بتقديم موارد مالية من أجل تشييد جامعة جنوب غربي أوروبا، لبدء البرنامج الثالث لتعليم اللغة الألبانية على شاشات التلفزيون المقدوني وتقديم دعم مالي لتعزيز الحكم الذاتي في مقدونيا.

ونعتقد بأن التسليم بجميع حقوق الألبانيين في مقدونيا بصفتهم مواطنين متساوين من شأنه أن يرسي أسس السلام وأن يضع نهاية لحالة التوتر هذه.

واختتم كلمتي بإبراز حقيقة مفادها أنه لا ينبغي اعتبار تلك الحالة الصعبة التي نشأت بصفتها محاولة قامت بها مجموعات أو قوات معينة في البلقان لإنشاء دولة وطنية أكبر. لقد عانت منطقة البلقان من هذا المرض ومن سيطرة النزعة الوطنية الألبانية، التي أدت إلى وقوع كارثة إنسانية حقيقية في وسط أوروبا. الألبانيون هم جزء من هذه الأمم التي عانت أشد المعاناة. ومما يؤسف له، أن هذه الفكرة

لا تزال حية لدى بعض الأوساط الميالة إلى النزعة الوطنية والتي ترغب في تنفيذ أفكارها باستخدام لغة ديمقراطية.

الأمنية الجديدة للديمقراطية الألبانية هي تكاملها التام في هياكل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لقد مكن هذا الهدف ألبانيا من أن تعمل من أجل تنفيذ وحماية المبادئ الأساسية للديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات.

إن ألبانيا، إذ تتشاطر نفس الأهداف مع بلدان أخرى في منطقة البلقان، تعتقد أن هذه السياسة الواقعية سوف تجد لها جذورا في البلدان المجاورة، التي ينبغي أن تحترم وتنفذ الحقوق المؤسسية للألبانيين، سواء كانوا في مقدونيا، أم في برسليفو أو الجبل الأسود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوكتورك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، على غرار ما بدأ به المتكلمون السابقون، بالترحيب بالسيد هانز هيكرب، الممثل الخاص للأمين العام. ونعرب عن الشكر له لعرضه البارع. لقد شغل منصبه لمدة شهرين فقط، ولكنه أظهر براعة ملحوظة في إدارة عمليات البعثة.

وتؤيد تركيا بقوة الممثل الخاص في جهوده لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا فعالا. وسوف تستمر المساهمات الكبيرة التي تقدمها تركيا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يصور التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو صورة تستعصي علينا. فهو، من جهة، يقدم لنا نظرة سياسية مجزأة تماما بشأن مسائل إثنية ومسائل جدول الأعمال. والنتيجة الفورية هي حالة أمنية خطيرة في كوسوفو وحولها. ومن الجهة الأخرى، نشاهد حركة تدريجية نحو الحياة الطبيعية بفضل جهود المجتمع الدولي من خلال أركان الإدارة المدنية وبناء المؤسسات وإعادة تشييد الاقتصاد.

كوسوفو جزء لا يتجزأ من الحقيقة الواقعة في البلقان. لقد أثبت التاريخ مرة تلو الأخرى، في سياق البلقان، أن السبق للتوقعات المغالى فيها. إن ما شاهدناه مؤخرا هو، بطريقة ما، مجرد تكرار لما هو واضح. ولذلك فإن من بين مسؤوليات المجتمع الدولي كبح جماح ذلك الموقف على وجه التحديد. وللقيام بذلك، ينبغي أن نستفيد من النجاح الذي تحقق بفضل العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال فترة وجودها التي وصلت الآن إلى ١٨ شهرا.

الوئام الإثني لا يزال الهدف الأساسي لمشروعنا. ويجري حاليا وضع تفاصيل للهياكل على مستوى المحليات. لقد أنشأ الممثل الخاص فريق عمل بدأ بصورة جادة في ممارسة صياغة إطار قانوني للاستقلال الكبير. لقد ذكر الأمين العام، وهو محق في ذلك، في الفقرة ٢٢ من تقريره المتضمن في الوثيقة S/2001/218 بأن "الهدف النهائي للفريق العامل هو ضمان مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو في تحديد الإطار القانوني بصفة نهائية"، واستطرد قائلا "إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسعى إلى تحقيق أوسع دعم ممكن للإطار القانوني قبل أن يتخذ ممثلي الخاص القرار النهائي بإجراء انتخابات في عموم كوسوفو".

وما أن يوضع هذا الإطار القانوني، سيُطلب من شعب كوسوفو بكامله أن يتبع مساره. ومن أجل ذلك، حان الوقت الآن لمنح جميع الجاليات في كوسوفو الحق

الكـامل في المشـاركة في فريـق العمـل. ومـن ثم تؤيـد تمامـا التوقعات المشروعة للجالية التركية لكي تُمثل في هذا الفريق.

وهذا في الحقيقة حق خاص للجالية التركية نابع من حقوقها المكتسبة ومركزهـا. وتـأكد ذلـك وتم التعبـير عنـه عمليا في أيلول/سبتمبر الماضي، في رسالة السـيد كوتشـنر، الممثل الخاص السابق، التي وجهها إلى الجالية التركيـة. وقـدم السيد كوتشنر في رسالته، في جملة أمور، التأكيد بأن ''بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو سـوف تُشـرك بصورة تامة ونزيهة أعضاء الجالية التركية، فضلا عن أعضاء جميع الجاليات الأخرى، في إعداد الترتيبـات المسـتقبلية مـن أجل إنشاء مؤسسات مؤقتة في كوسوفو للفترة المؤقتة''.

إن فرص تجربة كوسوفو لكي تصبح تجربـة شـاملة حقا تؤدي إلى تحقيق وئام بين الأعراق المتعددة تتوقف إلى حد كبير على مقدار الحرية التي ستتمتع بها الطوائف الأصغر حجمـا في تعاملاتهـا اليوميـة وفي تقريـر مسـتقبلها. وهـذا سيحدد أيضا إطار المنظور الذي ينظر من خلاله كل قطاع من القطاعات الأكبر من المجتمع إلى الآخر.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء العنف المتكرر في جنوب شرقي صربيـا. ولهذا فإن الاتفـاق الـذي جـرى مؤخـرا بـين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وممثلي الطائفة العرقية الألبانية في جنوب صربيـا لتنفيـذ وقـف لإطلاق النـار تطـور سار. ونجاح هذا الاتفاق، وكذلك الاتفاق الذي توصِّل إليه بين منظمـة حلـف شمـال الأطلسـي وجمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحادية بشـأن الخفـض المرحلـي والمشـروط لمنطقـة الأمـان يتطلب تعاون كل الأطراف المعنية.

إن نشوب العنـف مؤخـرا في الجزء الشـمالي لمقدونيـا يجب أن يؤخذ بالجدية التي يستحقها. ولا يمكـن التهاون في إرهـاب العنـاصر المتطرفـة. ومـن المـهم أن ينـأى كـل ذوي الشـأن في المنطقـة بأنفسـهم عـن هـذه العنـاصر. وحكومـة مقدونيا تحظى بتأييدنا التام في جهودها لاستعادة الهدوء على أراضيها. وبـالمثل، يجب أن يسهم الجميع في فعاليـة التدابـير التي تتخذها بشكل مشترك قوة كوسوفو والبعثة على طول حدود مقدونيا الشمالية. إن سلامة أراضي مقدونيـا والبلـدان الأخرى في المنطقة وحرمة حدودها المعترف بها دوليا هـي شاغل المجتمع الدولي المشترك. وتصعيد الاضطراب يمكـن أن يكون مستوطنا، لكن مواجهته تتطلب مجالا أوسع كثيرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالمساهمة الهامة في اجتمـاع مجلس الأمن هـذا الـتي قام بها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمـم المتحـدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد هـانز هيكـرب. وأتمـنى لـه كل النجاح في الوفاء بمهمته الصعبة.

وحيث أن بلغاريا تؤيد البيـان الـذي أدلى بـه ممثـل السويد الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي فقـط بتعليقـات مختصـرة بصفـتي ممثـلا لبلـد مجـاور لجمهوريـة يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا على حد سواء.

إن بلغاريا ترحب بتقرير الأمين العام عـن بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، الـوارد في الوثيقـة S/2001/218. ونحن نثني على تنفيذ البعثة المستمر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ونود أن نشير بشكل خاص إلى أن البعثة بدأت تحول التركيز بعيدا عن جهود إعادة التأهيل إلى إعادة البناء السياسي والاقتصادي. إلا أن الحكومـة البلغاريـة تشعر بقلق عميق بشأن العنف ذي الدوافع العرقيـة المستمر في كوسـوفو. ولـن تكـون هنـاك نتـائج هامـة في بنـاء القـدرة السياسية والاقتصادية دون تسامح وحوار بين الأعراق.

ونحن، إذ نشعر بقلق إزاء الوضع الأمـني في منطقـة الأمان في جنوب صربيـا، نرحـب باتفـاق وقـف إطـلاق النـار الموقع يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ باعتباره خطوة إيجابيـة في الاتجاه الصحيح.

لقـد أتيحـت لبلغاريـا بـالفعل الفرصـة للإعـراب عـن تضامنها مع جمهوريـة مقدونيـا في الوقـت الـذي تعرضـت فيـه سلامة أراضيها وأمنها للخطر. ونحـن نعتـبر أن اسـتقرار تلـك الدولة حيوي لأمن المنطقة. ومما له أهمية أساسية الحفاظ على سلامة أراضـي جمهوريـة مقدونيـا وتعزيزهـا داخـل حدودهـا المعترف بها دوليا. ونثني على حكومة مقدونيـا لضبـط النفـس الـذي تمارسـه، ولبحثـها عـن وسـيلة سياسـية ودبلوماسـية لمواجهـة التـهديدات القائمـة. ومـن المشـجع أن كـل العوامـل السياسية المسؤولة في جمهورية مقدونيـا أيـدت نهـج الحكومـة والرئيس البناء في معالجة الوضع.

إن الأحداث الإرهابية المثيرة التي وقعت مؤخـرا، بمـا فيـها الأعمـال المرتكبـة في تيتوفـو تسـتهدف - مـع هـذا - اضطـراب العلاقـات بـين الأعـراق في جمهوريـة مقدونيـا. ولذلـك، نتشـاطر قلـق الحكومـة المقدونيـة ومفـاده أن اتخـاذ تدابـير عاجلـة لوقـف تصعيـد العنـف ولتهدئـة الحالـة أمـر ضروري.

وفي هـذا الشـأن، تعيـد الحكومـة البلغاريـة تـأكيد موقفها بأن عزل المتطرفين سياسيا وماديا هـام للغايـة لإنهـاء الصراع. وعلاوة على ذلك، نرى أن حل المشاكل في منـاطق الصـراع علـى طـول الحـدود بـين جمهوريـة مقدونيـا والقسـم الكوسـوفي مـن جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة يوجـد في المشاركة من جانب قـوة كوسـوفو الـتي ينبغـي أن تتخـذ كـل التدابير الملائمة لقطع مصادر الإمـدادات عـن المتطرفـين ومنـع تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية عبر الحدود.

إن المجتمـع الـدولي وبلـدان المنطقـة، تقـع عليـهما مسؤولية كبيرة عن استقرار جمهورية مقدونيا وينبغي أن يمنـع المزيـد مـن زعزعـة الاسـتقرار الآتي مـن كوسـوفو. وبلغاريـا تسـهم إسـهاما نشـطا في السـلم والأمـن في جنـوب شـرقي أوروبا. وفي هذا السياق، نحن نقدم مساعدة عسكرية وتقنيـة إلى جمهورية مقدونيا.

وأود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة البلغارية ستؤيد أيضا أية خطوات محددة من أجل التنفيـذ التـام لقـرار مجلـس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بمـا في ذلـك المسـاعي الـتي يبذلهـا السيد هيكرب والعاملون معه، ولـن تدخـر جـهدا في مواصلـة وتطويـر دورهـــا النشـــط في تعزيـــز الاســـتقرار والتعـــاون الإقليميين.

الرئيـس (تكلـم بـالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل يوغوسلافيا.

السـيد ملادينوفيتـش (يوغوسـلافيا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أشـكر السـيد هـانز هيكـرب، الممثـل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، على بيانـه الـوافي جـدا. وأود أيضـا أن أرحـب بتقريـر الأمـين العـام الأخـير عـن بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتة في كوسوفو.

منذ تولي السيد هانز هيكرب منصب الممثل الخـاص، ظهـرت مرحلـة جديـدة في عمـل الوجـود المـدني الـدولي في كوسـوفو وميتوهيجـا، وفي الإقليـم المتمتـع بـالحكم الـذاتي لجمهوريـة صربيـا الـتي تشـكل جـزءا مـن يوغوسـلافيا، وفي علاقاتـه مـع الحكومـة الديمقراطيـة المنتخبـة حديثـا. وبـدأت عمليـة تعـاون. وتضـاعفت الاتصـالات والمحادثـات علـى كـل المسـتويات، وتواجـدت مؤخـرا إمكانيـة لإجـراء اتصـالات مباشرة مع ممثلي البعثة في بلغراد. وحكومـة بلـدي ترغـب في

زيادة تطوير وتحسين ذلك التعاون ومستعدة لإبرام اتفاق بشأن وضع البعثة من شأنه أن يحل عددا من المسائل المعلقة.

وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة بالتنفيذ التام المستمر لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستظل ثابتة في سعيها إلى حلول سياسية سلمية لكل المشاكل في كوسوفو وميتوهيجا. وقرار مجلس الأمن يوفر إطارا واضحا ويقضي بالاحترام التام لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها. وموقف يوغوسلافيا المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أوضحه بتفصيل كبير رئيس الوزراء السيد زوران زيزيتش في خطابه الذي أدلى به مؤخرا في مجلس الأمن.

في أعقاب التغييرات الديمقراطية، لا تزال حكومة بلدي تتعاون تعاونا بنَّاء مع المجتمع الدولي. وقد حان الوقت للعناصر الفاعلة الأخرى المشاركة والمهتمة بالتوصل إلى حل سلمي سياسي بتوجيه جهودها نحو التغلب على المشاكل الخطيرة القائمة في كوسوفو وميتوهيجا.

وهنا يجول بخاطري أساسا تهيئة مناخ آمن لجميع قاطني كوسوفو وميتوهيجا، بصرف النظر عن انتماءاتهم الوطنية أو الدينية؛ والقمع الشديد للتطرف والإرهاب؛ وتهيئة الظروف لعودة المطرودين والمشردين؛ واتخاذ تدابير فعالة لتقصي أثر المفقودين والمختطفين في الفترة منذ وصول قوة كوسوفو والبعثة إلى هذا الإقليم الصربي.

ولا بد لي من الإشارة إلى أننا لا نزال ننتظر حدوث هذا وأن الوضع الحالي في كوسوفو وميتوهيجا غير مقبول لحكومة بلدي. ومما يؤسف له أن قوة كوسوفو والبعثة بعيدتان عن الوفاء بالمهمة التي أوكلها إليهما مجلس الأمن في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩). وحقيقة الأمر أنه لم تكفل أي بيئة آمنة لجميع سكان المقاطعة. ومن خلال اعتماد سلسلة من التدابير و/أو اتخاذ إجراءات أو عدم اتخاذها، أصبحت الأحكام الواضحة للقرار المتعلق بسيادة جمهورية يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية موضع شك. وآخر تصعيد للعنف من جانب متطرفي الطائفة الألبانية، وأغلب ضحاياه من الصرب وغير الألبان، يقدم مرة أخرى دليلا كافيا على أن الجماعات الألبانية المتطرفة لم تجرد من السلاح حتى الآن. ولا يزال مستمرا تجنيد وتسليح الإرهابيين. وهم لا ينشطون في كوسفو وميتوهيا فحسب، ولكن أيضا في جنوب صربيا، وفي داخل منطقة السلامة البرية، بالإضافة إلى مقدونيا المجاورة. وآخر التطورات المثيرة أثبتت أن الحدود اليوغوسلافية في منطقة كوسوفو وميتوهيا بالقرب من ألبانيا ومقدونيا لا تزال سهلة الاختراق بصورة شديدة ومن الضروري أن تتخذ قوة كوسوفو والإدارة المؤقتة تدابير أكثر فعالية للسيطرة عليها. وكل هذا أسهم في تدهور الحالة في داخل وحول كوسفو وميتوهيا وفي إعاقة عودة المبعدين من الصرب والآخرين من غير الألبان، التي لا يمكن بدونها أن تكون هناك كوسوفو ولا ميتوهيا متعددة الأعراق ولا حل سياسي دائم.

وفيما يتعلق بالانتخابات في كوسوفو، ترى حكومتي أنه قبل عقدها من الضروري تهيئة مناخ مناسب. وهذا يعني في المقام الأول عودة جميع المطرودين والمشردين إلى كوسفو وميتوهيا، والتحديد الدقيق للهيئات التي تُعقد من أجلها الانتخابات وصلاحياتها - أي إنشاء إطار قانوني. إننا مهتمون جدا بالإسهام في هذا الجهد. وحكومة بلدي عازمة على التعاون مع كل الأطراف المهتمة، وخاصة قوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة، في معالجة جميع المسائل ذات الصلة. ونحن من جانبنا ظللنا نعمل بنشاط في مجال تعزيز تدابير بناء الثقة. واعتماد قانون العفو العام مؤخرا ليس إلا مثالا في ذلك السياق.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي ألفت انتباه المجلس إلى آخر التطورات المتعلقة بالحالة في كوسوفو

وميتوهيا. فالاتفاق الأخير بشأن وقف إطلاق النار في منطقة السلامة البرية في جنوب صربيا والاتفاق بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوة كوسوفو بشأن دخول القوات اليوغوسلافية في الجزء المتاخم لمقدونيا من المنطقة، يشكلان أولى الخطوات الإيجابية نحو التغلب على الأزمة، المحفوفة بتهديدات خطيرة للسلام والاستقرار في المنطقة.

وعلى الرغم من أن هذه التهديدات لم تتم إزالتها حتى الآن، فإن حكومة بلدي تعتبر أن الظروف قد هيئت للتنفيذ الكامل لمطالبات مجلس الأمن المتكررة بوضع حد للعنف على الفور وحل الجماعات الألبانية المسلحة، وتجريدها من السلاح وسحبها من منطقة السلامة البرية. وإلا فإن هذه الجماعات ستظل تشكل تهديدا خطيرا لأمن وسلامة السكان ولسيادة جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوات المتخذة نحو الإزالة التدريجية والكاملة لمنطقة السلامة البرية ستسهم في التنفيذ الشامل لخطة وبرنامج حكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في منطقة السلامة البرية وفي جنوب صربيا، والتي أبلغتُ مجلس الأمن بشأنها في جلسته المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

وتتوقع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من مجلس الأمن أن يقدم دعما بالإجماع لهذه الجهود البناءة لتنفيذ الخطة والبرنامج بكاملهما وبالتالي لإزالة خطر مزيد من الاشتعال والتهديدات للسلم والأمن في المنطقة. ونحن نعتقد أن مجلس الأمن سيبعث برسالة واضحة إلى جميع الذين يسعون إلى حل المشاكل باللجوء إلى التطرف والإرهاب بأن هذا النهج لا يمكن التسامح معه وأنه سيقابل بإدانة قوية وإجراءات صارمة من المجتمع الدولي.

وقبل أن أختتم، أود فقط أن أقول إن جلسة مجلس الأمن اليوم ليست هي المكان المناسب لقراءة مقالات الصحف و الرد عليها، ولذا سأمتنع عن التعليق على الاتهامات التي وجهت في وقت سابق من الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعطي الكلمة الآن للسيد هيكرب ليرد بإيجاز على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد هيكرب (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بجزيل شكري على التأييد الذي أعرب عنه أعضاء مجلس الأمن للمهمة التي نضطلع بها. وأود أن أتطرق لبعض الأسئلة التي أثيرت.

أولا، فيما يتعلق بالإطار القانوني، أثار ممثل سنغافورة سؤالا عما إذا كان خطوة نحو الاستقلال. وأعتقد أننا كنا حذرين للغاية، في التعامل مع الإطار القانوني، ليكون من الواضح أنه لا يستبق الحكم على التسوية السياسية النهائية. ومن المهم بالنسبة لنا أن نبقى في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا يعني أن المسائل التي تتعلق بالسيادة والتسوية السياسية النهائية ينبغي ألا تعالج في هذه المرحلة. وينبغي تركها تماما. والطريقة التي نفعل بها ذلك هي أن السلطات المرتبطة بمسألة السيادة ستكون سلطات احتياطية للممثل الخاص للأمين العام حتى يتم إيجاد تسوية سياسية نهائية. وأعتقد أنه بوسعي أن أؤكد أن هذه ليست خطوة نحو الاستقلال. ومن ناحية أخرى، أعتقد أنها خطوة هامة للغاية يمكن أن تيسر التسوية السياسية النهائية.

والسؤال المتعلق بعودة الأشخاص المشردين داخليا - صرب كوسوفو الذين يعيشون الآن في صربيا الأصلية - سؤال في غاية الأهمية. فكما يعلم الأعضاء، إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأمم المتحدة ملتزمتان بعودة الأشخاص المشردين. ومن الناحية الأخرى، لا يمكن

أن تتم هذه العودة بحجم أكبر حتى تصبح الحالة الأمنية مناسبة. ومهمتنا هي محاولة التحرك نحو تلك الحالة. وقد أجريت دراسة بشأن عمليات العودة و، في الواقع أن إعادة بضعة آلاف فقط ستتطلب ١٠٠٠ جندي آخرين من قوة كوسوفو لحمايتهم. وفي الحالة الأمنية الراهنة، لا يمكن حمايتهم إلا في جيوب تخضع لحماية قوات أمنية، وهذا يعني قوة كوسوفو. وعليه فإن هناك قيودا قوية على إمكانية القيام بعمليات العودة الآن. والمهمة الحقيقية هي تهيئة الشروط الأساسية اللازمة للعودة بأعداد كبيرة في وقت لاحق.

وعندما يتعلق الأمر بمسألة الانتخابات، فإن مما كان له أهمية بالغة بالنسبة لنا التأكيد على أن اليوم الفاصل لإمكانية الاشتراك في التصويت - وهذا يعني، الموعد الذي غادر الناس فيه كوسوفو - ينبغي أن يحدد بـ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وهذا يعني أن عددا كبيرا من الأشخاص المشردين داخليا في صربيا سيتمكن من المشاركة في الانتخابات. ونحن نعمل الآن مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على محاولة إيجاد طريقة لتنظيم تسجيل الأشخاص المشردين داخليا ومشاركتهم في الانتخابات. ونعتقد أن هذا عنصر في غاية الأهمية ويبعث برسالة قوية عن أننا ننظر إلى قدرتهم على العودة باعتبارها هدفا مستقبليا.

وأود أن أشكر بوجه خاص ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على كلماته عن تعاوننا. وأعتقد أن من المهم للغاية أن تكون هناك مشاورات مباشرة بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة. وأود أن أنضم إلى الأعضاء الذين أعربوا هنا عن أسفهم لانسحاب صرب كوسوفو من المشاركة في الفريق العامل في القول بأننا نود أن نراهم يستأنفون المشاركة في الفريق. وأود أيضا أن أقول إنه، مع ذلك، سواء حدث ذلك أم لم يحدث، فإنه لن يكون أمرا حاسما. وسنتشاور مع السلطات اليوغوسلافية بشأن هذه المسائل على أي حال.

وكما أكدنا أيضا، فقد فتحنا القنوات اللازمة للقيام بذلك من خلال مكتب البعثة في بلغراد. وكما يعلم الأعضاء، يوجد أيضا ممثل لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو. وهذه هي القناة الثانية، ولكننا قطعا سنستخدم القنوات المباشرة وسنلتقي بممثلي الحكومة اليوغوسلافية للاستيثاق من أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جزء من هذه العملية.

وطرح سؤال حول النص النهائي عندما ينتهي الفريق العامل من مهمته، وهنا أود أن أشدد مرة أخرى على ما قاله الأمين العام في تقريره من أنه سيتعين عليّ أن أتخذ القرار النهائي فيما يتعلق بالإطار القانوني إذا لم يكن هناك اتفاق تام بشأنه.

وقد شدد أيضا على أهمية تحديد تاريخ الانتخابات. وشددت الولايات المتحدة على هذه النقطة بالذات، وأنا أتفق معها في ذلك. وأعتقد أنه بمجرد أن يتم وضع الإطار القانوني سيتعين عليّ أن أتخذ قرارا حول تحديد تاريخ الانتخابات. وتحديد هذا التاريخ سيكون أمرا هاما لألبان كوسوفو. فالفكرة من إجراء الانتخابات هي أن يكون لهم ممثلون منتخبون يتكلمون باسمهم بالطبع في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكنني أعتقد أنه من المهم جدا أن نتخذ تلك الخطوة.

وأعتقد أيضا أن قدرا من الشلل قد أصاب المناخ السياسي في كوسوفو انتظارا للانتخابات. وأظن أنه بعد إجراء الانتخابات، فإننا ربما نشهد المزيد من التحرك في مواقف ألبان كوسوفو. وعلى ذلك، أرى أن هناك أسبابا وجيهة تدعو إلى إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن، على أن يتم أولا وضع الإطار القانوني، نظرا لأنه - كما شدد العديد من أعضاء المجلس - لا بد لنا من أن نحدد بدقة الهيئات التي سننتخبها والسلطات التي ستناط بتلك الهيئات.

وسأبذل قصارى جهدي لضمان مشاركة جميع الأقليات والطوائف في الانتخابات، وأن هذه المشاركة ستكون على أوسع نطاق ممكن. ومن ناحية أخرى، أرى أنه لا بد لنا من أن نقول إنه حتى لو لم تشارك بعض الأقليات، فإننا سنمضي قدما في الانتخابات بأي شكل من الأشكال. ولكننا سنبذل كل ما في وسعنا لتفادي تلك الحالة. فنحن نرى أنه لا بد من مشاركة الجميع إن أمكن ذلك.

وأخيرا، طرح سؤال حول الوضع الأمني كشرط لإجراء الانتخابات. وبالطبع، لا يمكن أن يكون الوضع الأمني في حالة تحول دون إجراء الانتخابات. وأنا لا أعتقد أن الوضع سيكون بهذه الحالة. والواقع أنني أرى الانتخابات بطريقة معكوسة - بمعنى أنها ستكون شرطا مسبقا لوضع أمني أفضل في المستقبل. لذلك، أرى أن من الأهمية بمكان أن نمضي قدما في الانتخابات بمجرد أن يتم وضع الإطار القانوني.

وأود كذلك أن أقول بضع كلمات حول الملاحظات التي أبديت فيما يتعلق بتعاوننا مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. لقد شددت على حقيقة أننا نريد فتح قنوات بيننا. وقلنا من قبل إننا نريد إنشاء مكتب في بلغراد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونعتقد أنه تم بالفعل التوصل إلى ترتيب لإنشاء ذلك المكتب.

وفيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بمركز البعثة بالنسبة لكل من بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، فإنني لا اعتقد أن هذه من المسائل التي يتحتم علينا معالجتها الآن.

ومع ذلك، فإنني أود مرة أخرى أن أعرب عن تأييدي لكل ما قيل من قبل في هذا الخصوص، لا سيما من جانب الولايات المتحدة، فيما يتعلق بحقيقة أن مشاركة صرب كوسوفو في العملية التي نبدأها الآن ضرورية. ونحن نناشد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تبذل كل ما في وسعها للتأكد من تمكيننا من تحقيق هذا الهدف، وأن تدعم المشاركة، أولا بالطبع في وضع الإطار القانوني ثم بعد ذلك في حث صرب كوسوفو على تسجيل أسمائهم والمشاركة في الانتخابات للحصول على مقاعدهم في البلديات، وبعد ذلك في الجمعية الوطنية لكوسوفو بعد الانتخابات بالطبع. وأرى أن العملية ستجري على هذا النحو وأعتقد أنها ستكون هامة جدا. لقد أثار وقد جامايكا مسألة متروفيتشا. وهذه مجرد جانب من العملية بأسرها. إلا أنني أعتقد أنه من المهم جدا أن نبدأ التحرك بهذه العملية لأن الكثير من الأمور التي نريد القيام بها تتوقف على الخطوات الصغيرة التي نتخذها الآن لبدء العملية. وأنا أتطلع بتلهف إلى التعاون الوثيق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتحريك هذه العملية ودفعها إلى الأمام نظرا لأنني أعتقد أنها تشكل شرطا مسبقا لتحقيق كل الأمور التي نسعى إليها.

وفيما يتعلق بقانون العفو، أكدت عدة بلدان أنها ترحب بالخطوات التي اتخذت بالفعل، ولكنها شددت أيضا على أنه لا بد لنا من التحرك أكثر من ذلك لنضمن أن جميع السجناء السياسيين قد عادوا إلى كوسوفو. ومن المؤكد أننا على استعداد لاستعراض الحالات وفقا للمعايير الدولية إذا أمكن أن يؤدي ذلك إلى التوصل لحل لهذه المسألة. إلا أنني أعتقد أيضا أن عودة المحتجزين تمثل شرطا مسبقا للانتقال إلى مسألة هامة أخرى شددت عليها بلدان عديدة، ألا وهي مسألة الأشخاص المفقودين. وفي هذا الصدد، أعتقد أن صرب كوسوفو وألبان كوسوفو لديهم اهتمام قوي لمعرفة الحقيقة في هذا الصدد. وهذا أمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون الوثيق جدا بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة.

وكانت هناك تعليقات حول بريسيفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولا بد لي من أن أقول إنه نظرا لأن هذه المسألة لم ترد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)،

فإنها لا تدخل في إطار المسؤولية المباشرة لبعثة الأمم المتحدة. إلا أنني أود أن أشدد على ما قاله ممثل كولومبيا أيضا – من أن هناك خطر تفشي آثار هذه الحالات إلى داخل كوسوفو لأنه ربما توجد بعض الاتصالات التي تتم من كوسوفو إلى صربيا نفسها وإلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. لذلك فإنني أعتقد أنه من المهم أن نتصدى لهذه الأمور، وأود أن اشدد على حقيقة أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو تريدان التعاون الوثيق في التصدي لهذه الأمور. كما أننا نتطلع – كما ذكرت أيرلندا – إلى التعاون مع مراقبي الاتحاد الأوروبي في إيجاد حل لهذه المسألة. وأرى أن هذا الحل ينبغي أولا وقبل كل شيء أن يكون حلا سياسيا، إلا أنه لا بد من أن يكون مدعوما بقوة مادية. وأعتقد أن هذا أمر هام لحسم هذه المسألة، وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن قوة كوسوفو، كما أكدت لي، ستبذل قصارى جهدها للإسهام في هذه العملية.

وفيما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن ما ينطبق على بريسيفو ينطبق عليها. فبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو ملتزمتان بمحاولة الإسهام في إيجاد حل لذلك. ونرى أنه ينبغي أن يكون حلا سياسيا في المقام الأول، ولكن في الوقت نفسه ستقوم قوة كوسوفو بمهمة إحكام إغلاق الحدود بقدر إمكانها. وقوة كوسوفو تقوم بهذه المهمة وينبغي لها أن تفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ومن المهم أيضا أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بممارسة الضغط على القادة السياسيين لألبان كوسوفو كيما يدينوا الأعمال التي يقوم بها المتطرفون في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولكنني أرى أن من المهم جدا أن تكون إدانة المتطرفين على نطاق واسع وبشدة في كل مجتمع كوسوفو. ولكن بالنسبة لنا، فإن المسألة تتمثل في تفادي أي شكل من أشكال تفشي هذه الحالة، وقد يكون هذا في شكل لاجئين أيضا كما ذكر من قبل. ونحن على استعداد بالتأكيد لمحاولة حل هذه المسألة كجزء من مهمتنا. ولكن الأهم من كل شيء، أنه لا بد لنا من تفادي حدوث تدفقات للاجئين إلى داخل كوسوفو، وسوف نحاول بالتأكيد الإسهام في التوصل إلى حل ملائم.

وأود أيضا أن أشير إلى مسألة معابر الحدود لأنني أعتقد أنه من المهم جدا إحكام إغلاق الحدود. ولكن بالنسبة لكوسوفو، يشكل معبرا الحدود عند بلاتشي والطريق المؤدي إلى تيتيفو شريان الحياة للاقتصاد. وهذا يعني أن إغلاق هذين المعبرين الحدوديين لا يضر الإرهابيين أو أنشطة المتطرفين في رأيي، ولكنه له تأثير سلبي ضخم على المواطنين العاديين في كوسوفو وعلى إمكانياتهم الاقتصادية. لذلك، فإنني أناشد حقا حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن تفتح هذين المعبرين الحدوديين مرة أخرى.

وأود أيضا أن أقول بضع كلمات حول الجريمة وإنفاذ القانون. لقد شددت الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بلدان أخرى من ضمنها كولومبيا، على ضرورة التصدي للجريمة المنظمة. وهذه المسألة تتصدر قائمة أولوياتنا. وقد أنشئت وحدة خاصة لجمع المعلومات الضرورية المتعلقة بالجريمة المنظمة. ولا أظن أن الجريمة المنظمة تخص كوسوفو وحدها. فهي ظاهرة دولية ولا تعرف أي حدود. وأنا على يقين بأن أحد خطوط الاتصال – للسلع وأشياء أخرى – يمر عبر كوسوفو. ومن المهم جدا أن نحاول التصدي لهذه الظاهرة. وأنا سعيد بالدعم الذي نتلقاه في هذا الصدد. ولكني أود أن أبلغ المجلس أيضاً ألا يتوقع نتائج سريعة لأن مكافحة الجريمة المنظمة، كما يعرف بعض أعضاء المجلس، عملية معقدة للغاية. وسيكون إقرار الهياكل الصحيحة الآن من الأهمية بمكان للفرص المتاحة لنا في المستقبل. ولا يؤثر الإرهاب على كوسوفو وحدها بالتأكيد، بل يؤثر أيضاً في بقية البلقان وأوروبا.

وأشعر أيضاً بالامتنان للبلدان التي تؤيد فكرة زيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين.

وقد أثير استفسار بشأن الأسلحة. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن في كوسوفو من الأسلحة فوق ما يلزم بكثير، ونحاول التصدي لذلك بالتأكيد. وأرى أن كثيراً من تلك الأسلحة سابقة على الصراع، وخاصة فيما يتعلق بالمدفع المضاد للطائرات الذي ذكره ممثل جامايكا وتمت مصادرته منذ أيام. ولا أظن أن لهذا شأناً بالأسلحة التي وصلت مؤخراً. وينبغي رغم ذلك بالتأكيد أن نعالج هذا الأمر.

وثمة انتشار للأسلحة الصغيرة لا في كوسوفو وحدها بل في المنطقة برمتها، وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لوقفه. وقد أصدرنا لذلك قاعدة بشأن الأسلحة وبدأنا نظاما سيتعين على الأشخاص بمقتضاه الحصول على تراخيص لحيازتها. وقد أدرجنا فيه فترة من العفو العام، غير أنه حالما تنتهي هذه الفترة، سيتعرض الأشخاص الذين توجد بحوزتهم أسلحة بالفعل لعقوبات قاسية جداً، خاصة إذا كان لديهم عدد كبير من الأسلحة. وبصفة أساسية، لا أعتقد أن الاتجار كبير في الأسلحة الثقيلة من خلال كوسوفو، ولكني أعتقد أنه موجود بالنسبة للأسلحة الصغيرة.

وقد تساءل ممثل كولومبيا أيضاً عن تعزيز ركائز إنفاذ القانون. وما حاولنا عمله في الواقع هو توثيق التعاون وتحسين الاستفادة بالموارد. ولكننا نحاول أيضاً، كما سبق أن ألمحت، أن ندخل التخصص إلى صفوف الشرطة والقضاء وأن نكافح الجرائم الأكثر تعقيداً.

وكما ذكر ممثل أوكرانيا، فإن الاتجار بالبشر من المجالات التي أصدرنا قاعدة بشأنها أيضاً. وقد حققنا بالفعل بعض النتائج في إعادة الأشخاص إلى وطنهم.

وأود كذلك أن أقول كلمات قليلة عن ألبان كوسوفو. وقد تطرقت إلى هذا من قبل. وأظن أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدم ألفاظاً بالغة الشدة. وهذا أمر هام. وقد قلته من قبل ولكني أكرر الإعراب عنه لزعماء كوسوفو الألبان: فعليهم أن يعلنوا موقفهم بصراحة، وأرى أنهم فعلوا ذلك، وأن يُفهِموا شعبهم أنه ينبغي لنا عزل الإرهاب.

ووجهت كولومبيا أو سنغافورة فيما أعتقد سؤالاً عن عدد ألبان كوسوفو المحليين الذين يدعمون المتطرفين. ولا بد من القول بأن عددهم فيما أظن قليل جداً. ولكنه كاف ليجعل في إمكانهم الاضطلاع بعمليات، وهذه مشكلة. ويتعين علينا الوصول إلى حالة يقل فيها عدد المؤيدين بالدرجة التي تتيح لألبان كوسوفو الإبلاغ عن أنشطتهم والتأكد من وقفها. ويحدوني الأمل في أن ما يجري الآن سيدفع بالأمور في الواقع في ذلك الاتجاه أكثر من ذي قبل، وليس هذا إلا لتزايد التسليم بأن ما يجري في هذه المنطقة بالذات، أي تلك الأفعال المتطرفة، ليس بالتأكيد في صالح ألبان كوسوفو. وثمة تسليم متزايد بذلك.

وأثارت سنغافورة وجامايكا أيضاً مسألة المصالحة. وأرى أن هذه إحدى المسائل التي نفتقدها. ويمكن أن يؤدي صدور بيانات واضحة عن الأنشطة الجنائية المرتكبة في الماضي إلى المصالحة. وأرى أن هذا أحد المجالات التي ينبغي أن نعمل فيها. ويمكن، كما ذكر ممثل بنغلاديش، أن تشكل مسألة المفقودين خطوة على جانب كبير من الأهمية في هذا المجال لأن لتلك المجتمعات اهتمام شديد بمعالجة هذه القضية.

وختاماً، وجه سؤال عن قيام مجلس الأمن بزيارة إلى كوسوفو. وأود أن أعرب عن ترحيبي بالاضطلاع بهذه الزيارة في الوقت الملائم. ويجب علينا بطبيعة الحال أن ننظر في الحالة الأمنية. كما أن من الواضح أن هذه الزيارة ينبغي

أن تكون مفيدة في التصدي لتنفيذ القرار ١٢٤٤(١٩٩٩). وكما يعلم المجلس، يتعين علينا أن نلقي نظرة على الحالة. والحالة الأمنية الآن بالذات صعبة، ولذلك فإنه ينبغي دراسة المواعيد وبرنامج الزيارة دراسة متأنية. وأعتقد أننا ينبغي أن ندرس هذه الإمكانية حين تسمح بها الحالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هيكرب على ما قدمه من إيضاحات.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى أعماله لهذه الجلسة.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن العمل جار في إعداد مشروع البيان الرئاسي. وستعقد الجلسة القادمة التي ستعتمد مشروع البيان الرئاسي في الساعة ١٦/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.